مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٤٧٨

الثلاثاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١٧

نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلينغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
	موريشيوس	السيد لتونا
	النرويج	السيد كولبى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة (S/2002/184)

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2002/182)

02-26227 (A)
0226227

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة *(S/2002/184)*

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ وموجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة *(S/2002/182)*

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين والأردن وأسبانيا واستراليا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا وشيلي والعراق وكندا وكوبا وماليزيا ومصر والمغرب والهند واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للقرار المتخذ في الجلسة ٤٤٧٤، أدعو ممثل إسرائيل إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جاكوب (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ووفقا للقرار المتخذ في الجلسة ٤٤٧٤، أدعو ممثل اليمن إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد الأشطل (اليمن) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كبغلي (الأرجنتين)، والسيد الحديدي (الأردن)، والسيد آرياس (أسبانيا)، والسيد داوث (استراليا)، والسيد كوشنسكي (أوكرانيا)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد فونسيكا (البرازيل)، والسيد شودري (بنغلاديش)، والسيد جنغيزر (تركيا)، والسيد المجدوب (تونس)، والسيد بعلي (الجزائر)، والسيد فدائفرد (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد فالديس (شيلي)، والسيد القاضي (العراق)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد رودريغز باريا (كوبا)، والسيد حسمي (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد بنونة (المغرب)، والسيد شارما (الهند)، والسيد يوشيكاوا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، نصها كالتالي:

”بصفتي رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب توجيه الدعوة لي للمشاركة في المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

في مناسبات سابقة وجّه مجلس الأمن دعوات إلى ممثلين لهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتصل بالنظر في المسائل المدرجة في جدول أعماله. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي في هذا الشأن، أقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقاً للقرار المتخذ في الجلسة ٤٤٧٤، أدعو القائم بالأعمال المؤقت في بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

تنعقد هذه الجلسة وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أنني ذكرت في البيان الذي أدليتُ به بوصفي رئيساً لمجلس الأمن في الجلسة ٤٤٧٤ المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ أن أعضاء المجلس سيجرون في وقت قريب مناقشة على أساس بيان الأمين العام وأنهم سيتقدمون بمبادرات جديدة.

ولعلي، بالنظر إلى طول قائمة المتكلمين أمام المجلس، أناشد جميع المتكلمين أن يقصروا بياناتهم على مدة لا تتجاوز خمس دقائق، تحقيقاً للكفاءة في استغلال وقت المجلس. وأعلم أني أستطيع أن أعول على تفهمكم وتعاونكم.

أعطي الكلمة الآن للقائم بالأعمال في بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين.

السيد جيلاني (فلسطين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، نود أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لكم ولأعضاء المجلس على الاستجابة السريعة لطلب عقد هذا الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن لبحث الأوضاع الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

كما نود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لبيان الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في الجلسة الافتتاحية، ولجهوده الحثيثة والتزامه الثابت في حث الأطراف على العودة إلى مائدة المفاوضات ووضع حد لهذا التدهور.

إن هذه الاستجابة السريعة تأتي تقديراً للخطورة الهائلة للوضع في المنطقة، وللتدهور المستمر في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية واستمرار وتصعيد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية وقيادتها. إن هذا الوضع الخطير يهدد بدفع المنطقة إلى مواجهة شاملة وجرها إلى الحرب. ولما كانت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تشهد هذا التدهور الخطير، وتتعاظم أعداد القتلى وعمليات الدمار التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لهذه الحالة الخطيرة. وعلى مجلس الأمن أن ينهض بواجباته من أجل صون السلم والأمن، وأن يتخذ الإجراء المناسب لمعالجة هذا الوضع الخطير.

لقد كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتوجيهات من رئيس الوزراء شارون، حملتها الدموية ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته. ففي الأيام القليلة الأخيرة، قتلت قوات الاحتلال أكثر من ٥٠ فلسطينياً، بينهم عدد من الأطفال والنساء، وقامت بتدمير مبان وأملاك عامة وخاصة، ومن بينها الهجوم على مقر الرئيس ياسر عرفات في مدينتي غزة ورام الله، ودمرت العديد من مراكز الشرطة ومقرات الأجهزة الأمنية، ودمرت مباني الإذاعة والتليفزيون الفلسطيني. كما قامت باقتحام المدن ومخيمات اللاجئين المكتظة بالسكان، مما أدى إلى وقوع ضحايا وإصابات عديدة وخطيرة في صفوف هؤلاء السكان المدنيين، الذين شُردوا من ديارهم منذ أكثر من ٥٠ عاماً وما زالوا يقيمون تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يقارب ٣٥ عاماً.

منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والشعب الفلسطيني يعاني من انتهاك فظيع لحقوقه التي نص عليها القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وهو يتعرض بشكل منظم ومستمر لجرائم حرب ولإرهاب الدولة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي. هذه الجرائم شملت قتل أكثر من ٩٠٠ فلسطيني وجرح عشرات الآلاف، الكثير منهم سيبقى بإعاقة دائمة. وشملت أيضاً الإعدامات بدون محاكمة، وهدم المنازل والمباني وتدمير الحقول الزراعية وتدمير الطرقات والبنى التحتية، ومصادرة الأراضي لخدمة المستعمرات، وتدمير المنشآت الاقتصادية، بالإضافة إلى حصار عقيم، وقيود على حركة الأشخاص والبضائع، بلغت حد تقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى سجون كبيرة. هذا بالإضافة إلى استمرار الحصار العسكري على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وعلى أكثر من ٣ ملايين فلسطيني.

لقد أعاد الرئيس عرفات في الأسبوع الماضي التأكيد على دعوته التي أطلقها في كانون الأول/ديسمبر الماضي، حول ضرورة الوقف الفوري والشامل لجميع أعمال العنف. وفي نفس اليوم أعلن شارون في خطاب وجهه إلى الإسرائيليين عن نيته مواصلة وتصعيد الاعتداءات الدموية، باستخدام جميع الأسلحة الإسرائيلية، الجوية والبحرية والمدرعات، واستمرار سياسة الإعدامات. وإضافة إلى كل ذلك، قرر السيد شارون إقامة ما يسمى بمناطق عازلة حول المدن والقرى الفلسطينية، ليحولها إلى "بانتوستانات" ومعتقلات جماعية، وإقامة حائط يفصل شرق القدس عن غربها، ليعزل المدينة العربية تماماً عن محيطها ويطبق عليها في حصار شامل من الشمال والجنوب والشرق والغرب. إن هذه السياسة سياسة خطيرة جداً، تستهدف كسر إرادة شعبنا وإذلاله، وضرب كرامته الوطنية. ويتحمل السيد شارون وحكومته المسؤولية الكاملة عن مضاعفاتها وتداعياتها الخطيرة.

لقد استمعنا بكل اهتمام إلى بيان الأمين العام السيد كوفي عنان، والذي شكل فاتحة هامة لنقاشنا علنا نهتدي به ونبني عليه للخروج من هذا الاجتماع بإجراء يحوز على إجماع أعضاء المجلس ويساهم بشكل فاعل في تهدئة الأوضاع ودفع الأطراف إلى العودة إلى مائدة المفاوضات. لقد عبر الأمين العام في كلمته عن قلق المجتمع الدولي نتيجة القناعة بأن الأمور في المنطقة قد وصلت إلى حافة الهاوية وأن المنطقة ككل تتعرض لخطر حرب شاملة. ونحن نشارك الأمين العام قلقه ونؤيده في ما ذهب إليه من تحليل للمشكلة وكيفية الخروج من هذه الأزمة.

ونعتقد أنه كان بذلك يعبر أيضا عن إجماع دولي. فهناك إجماع دولي على أنه لا يوجد حل عسكري أو أمني للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، ولا بديل عن التوصل إلى حل سياسي عن طريق العملية التفاوضية. وهناك إجماع دولي أيضا على أن جوهر الحل يكمن في معالجة المشاكل الرئيسية الثلاث التي ذكرها الأمين العام: الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية والفلسطينية، والأمن والحرمان الاقتصادي، وأن هذه المشاكل مترابطة ولا بد من معالجتها أيضا بشكل مترابط. وقد حذر الأمين العام من محاولة معالجة المسألة الأمنية لوحدها وبمعزل عن القضايا السياسية وتحديدا مسألة الأرض، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية. وإن الفشل في معالجة هذه القضايا مجتمعة سيولد وضعا أسوأ مما هو عليه الآن.

ولا بد من التأكيد هنا على أن السيد شارون لم يخف أبدا معارضته لأية تسوية نهائية، وأنه اشترط أيام الهدوء السبعة والتي أعطت لمعارضي العملية السلمية فرصة كبيرة لإفشال أي تهدئة للوضع والعودة للمفاوضات. بينما تستمر قوات الاحتلال في الإعدامات وفي ضرب السلطة ومؤسساتها بقصد إفشال أية محاولة لتطبيق توصيات ميتشل،

واستكمال العملية التفاوضية والتهرب من استحقاقاته، وخاصة مسألة تجميد المستوطنات.

وفي نفس الوقت فإن محاولات شارون في قتل توصيات ميتشل حتى الآن لا تعني أن على المجتمع الدولي الإعلان عن موت تقرير ميتشل قبل إيجاد بديل متفق عليه وموضوع موضع التنفيذ، وإلا فإن المجتمع الدولي سيبدو مرة أخرى بلا حول ولا قوة حتى في إجبار إسرائيل على تنفيذ ما تقبله وما تلتزم به. وبذلك يكون البديل هو أن إسرائيل وحدها تقرر ما يمكن قبوله وما لا يمكن، ومتى وكيف ينفذ المقبول إن هي ارتأت ذلك. إن هذا الوضع محزن فعلا.

ورغم التشاؤم الذي يسود المنطقة والعالم بشأن إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط، ورغم تصلب المواقف الشعبية والرسمية في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فإن هناك قناعة متزايدة لدى الجانبين بأن جوانب حل هذا الصراع لن تختلف كثيرا سواء كان هذا الحل الآن، أو بعد سنة أو بعد عشر سنوات. وهو نفس الحل الذي بنيت على أساسه مجمل عملية السلام في الشرق الأوسط والتي بدأت في مدريد عام ١٩٩٣ والحل الدائم المنصوص عليه في اتفاقيات أوسلو.

وإن هذا الحل يرتكز على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، للتعايش في سلام وأمان مع دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها. هذه هي الرؤية التي تحظى بإجماع دولي وهي الرؤية التي أعلن عنها الرئيس بوش وفصلها وزير الخارجية كولن باول ورحب لها الطرف الفلسطيني، ويبقى أن يقبلها الجانب الإسرائيلي. وهنا تكمن مسألة فشل المجتمع الدولي أو نجاحه في تحمل مسؤولياته من خلال مجلسكم الموقر.

السيد لاتونا (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بأن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقد أيدنا طلب المجموعة العربية لعقد مناقشة مفتوحة ليس لأن الحالة في الشرق الأوسط خطيرة ومرعبة للغاية فحسب، ولكن الأهم من ذلك، أننا نخشى أنه إذا لم يُفعل شيء لتهدئة الحالة، قد نشهد قريبا جدا حربا شاملة في المنطقة.

إننا نتفق تماما مع الآراء والشواغل التي أعرب عنها الأمين العام كوفي عنان في إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن يوم الخميس الماضي. ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء دوامة الأحداث السريعة التدهور. وإذ نجتمع لمناقشة قضية الشرق الأوسط، يصعب تصديق مدى قرب الطرفين من التوصل إلى اتفاق قبل سنة، ومدى بعدهما عن ذلك اليوم.

فخلال الشهور الماضية لم تكتسب دائرة العنف إلا زخما وقوة. والعنف يتولد عنه مزيد من العنف. والآن تنتشر الكراهية وعدم الثقة انتشارا واسعا. ومنذ انتفاضة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتل أكثر من ٩٠٠ فلسطيني و ٢٥٠ إسرائيلي. وجرح أكثر من ٠٠٠ ١٧ فلسطيني. وخلال الأسبوع الماضي وحده بلغت خسائر العنف إزهاق ٦٠ نفس أخرى. وأصبحت الاستجابة لرد الفعل ميزة يومية بارزة في أزمة الشرق الأوسط.

إننا ندين جميع أعمال الاستفزاز والعنف من الجانب الإسرائيلي. وندين أيضا كل أعمال الإرهاب من الجماعات الفلسطينية الهامشية، التي ما فتئت تضر بالقضية الفلسطينية. ويبدو كما لو أن الحياة فقدت كل معناها، وخاصة عندما نسمع تقارير عن أن امرأة حبلى أطلقت عليها النار عند نقطة تفتيش إسرائيلية. وإزاء هذه الخلفية لا نستطيع أن نرى أي أمل قريب في إيقاف التصعيد. وبينما تتخذ دوامة العنف أبعادا أوسع، من المرجح فقدان المزيد من الأرواح. ومع هذه المعاناة الكثيرة للغاية، نخشى أن تؤدي الحالة إلى وصول نقطة

يصبح فيها شبه المستحيل إرجاع الطرفين إلى سماع صوت العقل.

والأمر الأكثر إزعاجا هو أن القيادة الإسرائيلية، كما يبدو، لا تدخر وسعا في تدمير عملية السلام، فمن تشديد عمليات الحصار الاقتصادي إلى احتلال المكاتب الفلسطينية إلى عمليات القتل العديدة خارج نطاق القانون. ومع محاولة السلطات الإسرائيلية الأخيرة عزل الرئيس عرفات من خلال الإبقاء عليه رهن الإقامة الجبرية الفعلية لما يقرب من ثلاثة أشهر – بالرغم من أنه كانت هناك بعض الخطوات المحدودة خلال عطلة نهاية الأسبوع لتخفيف القيود جزئياً على تحركاته – نحتاج إلى إقناعنا بأن إسرائيل تريد فعلاً السلام واستكمال العملية السياسية.

لقد قال المجتمع الدولي المرة تلو الأخرى إنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لأزمة الشرق الأوسط. ومع ذلك لا تلجأ إسرائيل، تحت حجة الدفاع عن سكانها، إلا إلى العمل العسكري لكي تقمع الشعب الفلسطيني بشكل أكبر. وتستعرض إسرائيل قوتها، دون أن تعبأ بدعوة المجتمع الدولي إلى ضبط النفس. وهذا يضاعف مشاعر اليأس في صفوف الفلسطينيين.

لقد هاجمت القوات الإسرائيلية مقر الرئيس عرفات في مدينة غزة قبل بضعة أيام فقتلت أربعة من مساعديه العسكريين. ومع ذلك، ولا مجال للشك في أن الرئيس عرفات هو رمز للكفاح الفلسطيني، ويظل المفاوض والشريك الوحيد القادر على تحقيق السلام. وأية محاولة للقضاء على هذا الرمز جسديا، سواء عمداً أو غير ذلك، لن تؤدي إلا إلى إشعال النار في الشرق الأوسط بأسره، وما لذلك من عواقب وخيمة. لذلك نحث السلطات الإسرائيلية بقوة على إعادة النظر بشكل عاجل في سياستها تجاه الرئيس عرفات وفلسطين.

ونحن نتفق تماما مع تقييم الأمين العام بأن المشاكل الرئيسية تظل الاحتلال والأمن والحرمان الاقتصادي والمعاناة – وجميعها مترابطة. ومن المهم أيضا أن ننوه بأنه لن يُحل الجانب الأمني إن لم يُعالج جنبا إلى جنب مع القضايا السياسية الجوهرية. ولن يتم تحقيق السلام إذا كان أحد الطرفين يتردد لا في التنازل عن أي شيء فحسب بل يريد أيضا أخذ كل ما يستطيع أخذه. ولقد سمعنا تقارير عن أفراد في الاحتياطي الإسرائيلي رفضوا الخدمة في الأراضي المحتلة. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يفتح فعلهم هذا أعين السلطات الإسرائيلية.

منذ أواخر العام الماضي ونحن نرى توافقا متزايدا في الآراء الدولية بأنه لا يمكن تحقيق حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلا بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وبإقامة دولة فلسطين، التي تعيش في سلام مع دولة إسرائيل، ومع تمتع كلتا الدولتين بحدود آمنة معترف بها. ونحن نرى أن هذا التوافق المتنامي في الآراء يُشكل خطوة هامة جدا في البحث عن السلام في الشرق الأوسط، وعلى مجلس الأمن دور هام جدا يؤديه في هذا المضمار.

وتؤيد موريشيوس بالكامل إنشاء دولة فلسطينية وترى أن هذه الخطوة هي السبيل الوحيد للتقدم نحو سلام دائم في الشرق الأوسط. إن ما يحتاجه الشعب الفلسطيني هو وطن يمكن أن يعتز به. ولا يمكن حرمانه من هذا الحق. وفي هذا الصدد، نرى أن المقترحات الأخيرة للأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية تتضمن حسنات عديدة ينبغي النظر فيها بعناية وجدية.

لقد شهدنا خلال الشهور الـ ١٨ الماضية مشاعر الكراهية والريبة العميقة التي يكنها الإسرائيليون والفلسطينيون لبعضهم البعض. وما زلنا نرى حاجة إلى

التدخل من طرف ثالث لحماية المدنيين على الأرض ومساعدة الطرفين في تنفيذ توصيات لجنة ميتشل وخطة تنت الأمنية.

منذ شهور عديدة تحاول جهات كثيرة على أرض الواقع – بدون نجاح يُذكر – إنهاء الأزمة وإحياء المفاوضات. وفي الوقت الذي ندعوهم فيه إلى مواصلة الاهتمام الكامل وإحياء جهودهم لكسر الجمود، لم يعد بإمكاننا أن نتحمل رؤية هذا الجمود والشلل من جانب مجلس الأمن تجاه الحالة المتردية في الشرق الأوسط.

إننا نميل إلى التصرف وكأن مسؤولية مجلس الأمن عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وفق الميثاق، لا تنطبق أبداً على أزمة الشرق الأوسط. وهذا أمر يرفضه وفدي تماما، ويرى أن على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط إلى أن يتم حلها بالكامل. والشيء الأهم هو أن مجلس الأمن بحاجة إلى أن يكون سبّاقاً لضمان تنفيذ قراراته الخاصة بالشرق الأوسط. ولقد آن أوان التحرك قبل أن تنهار عملية السلام بالكامل، وهو ما سيجعل من إصلاح الوضع أمرا مستحيلا.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا بالكامل البيان الذي سيدلي به ممثل إسبانيا الدائم بعد هنيهة باسم الاتحاد الأوروبي.

أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا النقاش العلني بشأن الحالة في الشرق الأوسط استجابة للطلب المشروع والمبرر تماما من الفلسطينيين، كما نقله سفير اليمن باسم المجموعة العربية.

وترى فرنسا أن من الطبيعي والضروري أن يتمكن مجلس الأمن، وفقا لمسؤولياته في إطار ميثاق الأمم المتحدة، من مناقشة وتجسيد آرائه بشأن الحالة الراهنة، التي تهدد بلا شك السلم والأمن الدوليين. ولقد كان الأمين العام في بيانه يوم الخميس الماضي صوتا للحكمة والعقل. وتقوم حاجة ملحة لأن يدعم المجلس الطريق الذي حدده الأمين العام.

إن التصعيد الجديد للعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمر بالغ الخطورة. وكما أكد الأمين العام بنفسه الخميس الماضي، فإن الطرفين على شفا حرب كاملة. إن عدد القتلى والجرحى آخذ في التزايد: ٩٧٧ فلسطينيا و ٢٧٢ إسرائيليا سقطوا قتلى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وعدد الضحايا هذا لا يُحتمل. كلا الطرفين خاسران. وتأسف فرنسا على هذه الخسائر البشرية وتتعاطف مع أبناء الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في معاناتهم؛ فهم الضحايا الرئيسيون لدائرة العنف المفرغة هذه ولغياب أي أمل في السلام.

إن المجتمع الدولي بأسره، والمجلس بصفة خاصة، متفقان على نقطتي التشخيص التاليتين. أولا وقبل كل شيء، لا يوجد حل عسكري للصراع. ويبرهن التدهور الحاد في الحالة خلال الأيام القليلة الماضية بشكل وحشي على حماقة استخدام القوة والعنف والإرهاب. ثانيا، يحتاج الطرفان إلى مساعدة المجتمع الدولي للخروج من شرك العنف هذا دون الوقوع فيه مرة أخرى، وحتى يمكن إعادة إطلاق عملية بناءة حقيقية. ومن الطبيعي أن ينطوي هذا على الافتراض بوجود إرادة سياسية مشتركة لدى الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لاستئناف الحوار المباشر، الذي بدونه ستكون الجهود المبذولة من الخارج عقيمة.

منذ أكثر من عام يجري تطبيق سياسة الانتقام العسكري، وأن اللجوء إلى العنف لا يجدي. العنف لا يمنح الأمن لإسرائيل؛ بل يلقي بالشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في أحوال معيشية لا تُطاق. ولا بد من مكافحة الإرهاب بأكثر درجات القوة، ولكن يجب أن يقترن هذا الكفاح بالبحث

النشط عن الحل السياسي على حد سـواء. السلام والأمن لا يفترقـان. وهـذا كـان النـهج الـذي اتبعـه اسـحق رابـين بشـجاعة؛ وكـان أيضـا النـهج الـذي زكـاه الأمـين العـام في المجلس هنا.

لا يمكن أن يكـون هنـاك وقـف لإطـلاق النـار بـدون الاعتمـاد علـى منظـور سياسـي ينسـجم مـع الطموحـات المشـروعة لإسـرائيل والفلسـطينيين. وهـذا يعـني بالنسـبة لإسرائيل، الاعتراف الكامل بحقـها في العيـش في سـلام وأمـن ضمن حدود معترف بها دوليا. ويعني بالنسبة للفلسطينيين، إقامـة دولـة تتمتـع بمقومـات الحيـاة ومسـتقلة وديمقراطيـة وكذلك إنهاء احتلال أراضيهم.

وأي عملية سلام لا بد وأن تتم بين شركاء. وتدمير البنى الأساسية للسلطة الفلسطينية يتنافى والالتزامات المطلوبة منـها بتحمـل نصيبـها مـن المسـؤولية مـن أجـل إعـادة الهـدوء. وعلى إسرائيل أن تقوم بدورها بوضع حـد للاسـتفزازات، مثل عمليات القتل خارج نطاق القـانون، كمـا أن عليـها أن ترفـع القيـود المفروضـة علـى الشـعب الفلسـطيني والـتي تغـذي دوامة العنف. ولا بد أن تتوفر للرئيس عرفات الحرية الكاملة في التنقل.

إن عـودة المسـار السياسـي بعـد أن تلاشـى، أضحـت مسـألة ملحـة وضروريـة، ولا بـد مـن إعـادة إطـلاق عمليـة سياسية حقيقية للحوار والتفاوض في الشرق الأوسط برمته، بغية تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة على أسـاس قـراري مجلـس الأمـن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتطبيق المبدأ الأساسي الأرض مقابل السلام، الذي يمثل لُـب عملية السلام التي بدأت في مدريد قبل ١٠ سنوات.

إن هـذا الاقتنـاع بالحاجة إلى إعـادة إطـلاق العمليـة السياسية وإعادة بعض الأمل إلى الشعوب في إمكانيـة إقـرار سلام تفاوضي هو ما يحرك أفكـار الاتحـاد الأوروبي، وفرنسـا بشكل خاص. وكما يعلم المجلس، فإن هـذه الأفكـار تشـمل، مـن ناحيـة، إجـراء انتخابـات في الأراضـي الفلسـطينية تـتركز حول شعار السلام. ومن ناحية أخرى، تنطوي هـذه الأفكـار علـى الاعـتراف بدولـة فلسـطينية كنقطــة انطـلاق لعمليــة تفاوضيـة. وهـذان الاقتراحـان يكمـل أحدهمـا الآخـر بشـكل وثيـق. فهمـا، مـن جهـة، ينطويـان علـى تـأكيد بـأن معظـم الفلسطينيين يؤمنون بالمبدأ الذي ترتكز عليه عملية السلام. وهما، من جهـة أخـرى، ينطويـان علـى اسـتعادة الشـعور في إسرائيل بوجود أغلبية في المعسكر الفلسطيني تؤيد السـلام، وأن هناك مؤسسات لديها تفويض باستئناف المفاوضات.

إننـا نـدرك تمامـا أن هـذه المقترحـات تثـير مسـائل حساسة من حيث التنفيذ. إذ أن إجراء استفتاء شعبي تحت مراقبـة دوليـة معنـاه بطبيعـة الحـال – علـى أسـاس خطـة تنـت وتوصيـات تقريـر ميتشــل – أن يتخـذ كـل مـن الجـانبين خطوات للتقيد بوقف إطلاق النار بشكل فعال، إلى جانب استعادة الثقة. ولا بد أن تفضي هذه الخطوات إلى انسـحاب الجيـش الإسـرائيلي إلى المواقـع الـتي كـان مرابطـا فيـها قبـل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ورفع القيود. وأفكارنـا هـذه إسـهام في عمليـة التـأمل الجاريـة. والهـدف منـها إعـادة حشـد أنصـار السلام في كل من المعسكرين، والخروج من دوامة العنف.

وفي هـذا الإطـار، نؤيـد تمامـا الجـهود الشـجاعة والمسؤولة التي يبذلها نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، شمعون بيريز، ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، أبو علاء. وينبغي دعم تلك الجهود ومتابعتها. وإننا بشكل أعـم، نشجع ونثني على مختلف مبادرات الحوار وتبادل الآراء بصورة غير رسمية التي بدأها أنصار السلام من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني مؤخرا. ويتبادر إلى ذهني بالأخص مجموعتنا ياسر عبد ربـه وساري نسيبه ويوسي ساريد ويوسي بيلـين. كمـا أود أن أذكركم بمبادرة السلام لرئيسي الكنيست والمجلس التشريعي

الفلسطيني، التي تمهد السبيل للحوار بين الممثلين المنتخبين للشعبين.

إن جهود الجميع وأفكارهم مطلوبة ومفيدة. فعدا الأفكار التي طرحتها فرنسا وبعض شركائها الأوروبيين، هناك بلدان أخرى كثيرة – وبالأخص في العالم العربي – تؤدي دورا أساسيا، ويمكنها أن تسهم مساهمة بناءة ومفيدة. والبلدان اللذان وقَّعا على معاهدة سلام مع إسرائيل – مصر والأردن – ينخرطان في جهود دبلوماسية دؤوبة وبنَّاءة لا بد لنا أن نشجعها. وعلاوة على ذلك، لا بد وأن نرحب بمشاركة المملكة العربية السعودية، التي طرح علينا ولي عهدها بعض الأفكار المهمة بشكل خاص. ويحدونا الأمل أن يثمر كل هذا وأن يحظى بدعم واسع في العالم العربي.

وبطبيعة الحال، فإن مشاركة الولايات المتحدة، أحد راعيي عملية السلام منذ مؤتمر مدريد، أساسية. ونأمل أن تصبح نشطة وحازمة. وسيكون لهذه المشاركة نصيب أكبر من النجاح إذا تمت بالتنسيق مع الأعضاء الآخرين فيما سمي بـ "المجموعة الرباعية"، أي الأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي.

وختاما، ماذا يتوقع من مجلس الأمن؟ بعد الاستماع إلى ممثل فلسطين – وأعتقد أننا سنستمع إلى ممثل إسرائيل بعد لحظات – يبدو لي أن هناك اليوم فرصة ينبغي أن تنتهز لبدء جهد جماعي بنَّاء كيما يتسنى لمجلس الأمن أن يعتمد نصا كفيلا بأن يساهم في تحقيق وقف إطلاق النار بشكل دائم واستئناف عملية سلام حقة. وفرنسا مستعدة للعمل بكل عزم تحقيقا لذلك.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): تنعقد هذه الجلسة للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في خضم يأس واسع النطاق بشأن إمكانية التوصل إلى حل سياسي تفاوضي. فعلى مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، تردى الوضع في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل في دوامة من العنف لا مخرج منها كما يبدو.

إن الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل، وما له من آثار غير تمييزية على الشعب الفلسطيني، فضلا عن عمليات الاغتيال الانتقائية، ممارسات لم تخدم قضية السلام، ولم تحل المشاكل الأمنية للشعب الإسرائيلي. وبالمثل، فإن الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعات فلسطينية متطرفة، وما لها من آثار غير تمييزية على السكان المدنيين في إسرائيل، لم تسهم في حل مشكلة احتلال الأراضي الفلسطينية، ولم تساعد في تلبية الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للشعب الفلسطيني.

وإننا نتساءل، أسوة بكثيرين آخرين، عن السبيل الأمثل لوضع حد لدوامة العنف تلك. وإننا، بطبيعة الحال، نعتبر أن جانبا كبيرا من المسؤولية يقع على عاتق إسرائيل والسلطة الفلسطينية، من حيث أنهما ، بأعمالهما وإهمالهما، هما اللتان تقرران احتمالات التوصل إلى حل سياسي. لكن علينا أن نؤكد مجددا، مثلما فعلنا في مناسبات سابقة، على أن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، يمكن أن يؤثر، وأن يساهم بشكل فعال في عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

لذلك، فإن تحمل الطرفين للمسؤولية أمر أساسي. وفي هذا الصدد، نشاطر الأمين العام الآراء التي عبَّر عنها حيث وجه نداء إلى الطرفين لتجديد التزامهما بمبادئ مدريد وأوسلو والعودة إلى حوار سياسي حقيقي بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، ترى كولومبيا أن أي استراتيجية تسعى إلى تقويض سلطة الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية لن يستفيد منها سوى المتطرفين وستبعدنا أكثر عن تحقيق

الهدف المشترك وهو السلام. إننا نؤكد على ذلك بينما نشارك في الوقت ذاته في الاقتناع بأن الرئيس عرفات بإمكانه، بل يجب عليه، أن يفعل المزيد لإنهاء موجة الرعب.

ونعترف بأنه لا توجد وصفات سحرية تؤدي للتوصل إلى حل. لكن لدينا مع ذلك من ناحية، خطة تنت التي تحتوي على صيغ من شأنها تخفيض حدة العنف، ولدينا من ناحية أخرى، تقرير ميتشل الذي يحوي أسسا تمكن من العودة إلى طاولة المفاوضات. والتزام الطرفين بهذا الدليل التفصيلي للعمل، والذي يحظى بدعم دولي واسع النطاق، يتيح لهما، أن يناقشا العملية السياسية واستعادة الأمن وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية للشعب الفلسطيني بشكل متزامن ومشترك.

ويتحمل المجتمع الدولي أيضا مسؤولية التنفيذ. ففي الشهور الماضية نجح مجلس الأمن في إدراج مشكلة الشرق الأوسط على برنامج عمله العادي، متخليا عن النظر في البند بشكل متقطع، الأمر الذي اعتدنا عليه، والذي أدى، دون مبرر معقول، إلى إبعاد مجلس الأمن عن أحد المخاطر الأساسية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وتعتقد كولومبيا اعتقادا راسخا بأن الإجراءات التي يتخذها المجلس ينبغي أن ترتبط وتنسق مع الإجراءات التي تتخذها الجهات الدولية الفاعلة الأخرى ذات التأثير السياسي في الشرق الأوسط قدر الإمكان، على أساس أهداف واضحة ومشتركة، بما فيها إعلان الدولة الفلسطينية بشكل قاطع، وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

ونعترف بأن هناك مبادرات واعدة طرحت على الصعيد الدولي، ومنها المبادرات التي طرحتها المملكة العربية السعودية مؤخرا. وتؤيد كولومبيا تماما هذه الجهود وترحب بأي مبادرة يمكن أن تساعد على كسر دائرة العنف وتهيئة ظروف مؤاتية لاستئناف المفاوضات.

والمبادرات الإقليمية أو غيرها من المبادرات التي يمكن أن تنبثق من أنشطة المجموعة الرباعية، المؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمين العام للأمم المتحدة، تستحق منا التأييد. ونشجع تلك الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي التي تشارك في ذلك الجهد على بذل جهود لا تكل وأن تعمل جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن سعيا لتحقيق حل سياسي دائم.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تشعر روسيا بقلق شديد حيال التصعيد الجاري للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي للمساعدة على تسوية ذلك الصراع، فقد ثبت أن من المستحيل تحقيق انفراج إيجابي. والأكثر من ذلك أن العنف يكتسب منطقا خاصا به وتتخذ عواقبه أشكالا نوعية جديدة أكثر خطورة. إن كسر دائرة المواجهة المتصاعدة يحقق المصالح الحقيقية للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ولا يوجد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي عن طريق قوة السلاح.

والسبيل الوحيد الممكن للخروج من الطريق المسدود يتمثل في اعتماد الطرفين تدابير متوازية، بدءا بتنفيذ خطة تنت - ميتشل على الفور. ويقتضي تحقيق ذلك من الجانب الفلسطيني وقف أي عمل يهدد أمن إسرائيل ويعرّض حياة المدنيين للخطر، وكذلك القبض على جميع المشاركين في الأنشطة الإرهابية وتقديمهم للعدالة. وينبغي أن تتوقف إسرائيل من جانبها عن تدمير البنية الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية وإنهاء عزلة الرئيس ياسر عرفات ووقف الاغتيالات التي ترتكبها خارج نطاق القانون،

والكف عن غزو المدن الفلسطينية ورفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية.

ويدعو الاتحاد الروسي الطرفين كليهما إلى القيام بتلك الخطوات على الفور ودون قيد أو شرط حتى يتسنى لكل منهما أن يقابل الآخر في منتصف الطريق، وأن ينهيا العنف وأن يستأنفا عملية التفاوض. ومن أجل القضاء على الإرهاب وتهيئة ظروف مواتية للأمن، ينبغي أن يكون هناك تعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بزعامة رئيسها الشرعي الرئيس ياسر عرفات.

ولا بد أن تكثف الجهود الدولية أيضا للتغلب على الأزمة وإعادة الحالة إلى مسارها السياسي. ومن المهم بالمثل أن تضطلع الأمم المتحدة وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية المهتمة، بما في ذلك مبادرات السلام الجديدة، بمزيد من الجهد المتضافر.

ويسعدنا أن نلاحظ تفهما متزايدا بين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء لضرورة التغلب على هذه الديناميات السلبية. ويوجد في موسكو حاليا وفد يمثل التحالف الفلسطيني الإسرائيلي من أجل السلام، وهو يتألف من شخصيات سياسية وبرلمانية بارزة من إسرائيل وفلسطين. وإن إصرار السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين على العمل من أجل إعادة قوة الدفع من جديد جدير باحترامنا ودعمنا.

وستواصل روسيا، بالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المهتمة، العمل بإصرار لضمان التوصل إلى تسوية للصراع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبادئ مؤتمر مدريد، وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام؛ والاتفاقات القائمة. إن هدفنا المشترك يتمثل في إقامة سلام دائم يستند على المساواة في الأمن بين إسرائيل والدول الأخرى وشعوب المنطقة، وضمان تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولة ذات سيادة قادرة على الاستمرار.

السيد رايـن (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تنضم أيرلندا تماما إلى البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتشعر سلطات بلادي بالأسى حيال موجة العنف الأخيرة في الشرق الأوسط. وهي تدين دون تحفظ جميع أعمال الإرهاب والعنف. وتدين بصفة خاصة الأعمال التي تودي بحياة المدنيين والتي تعرض حياتهم للخطر. ومثل هذه الأعمال تتنافى مع القانون الإنساني الدولي ولا يمكن تبريرها على الإطلاق.

لقد بهتت أنوار عملية السلام التي تألقت ذات يوم بالأمل والوعود. وأصبحت أعمال العنف، ودورة الانتقام والانتقام المضاد، والتفاهة السياسية غير العادية، من الأشياء الشائعة المألوفة الآن. وليس بوسعنا أن نسمح للآمال والوعود التي بشرت بها عملية السلام في الشرق الأوسط ذات يوم بالأفول. إن الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني محكوم عليهما تاريخيا بأن يعيشا معا جنبا إلى جنب. ومداواة الجراح والمصالحة يتيحان السبيل الوحيد للمضي قدما إلى الأمام. وإن دورة الخراب والمرارة والقسوة لن تحقق شيئا، بل إنها ستؤدي إلى تأجيل مجيء اليوم الذي سيتحتم فيه على الشعبين أن يتمكنا من العيش معا في مصالحة وبلا جراح، من خلال اتخاذ إجراءات سياسية تتسم بالشجاعة وسعة الأفق.

وينبغي أن يكون واضحا للجميع حتى الآن، أنه لا يمكن التوصل إلى أي حلّ من خلال الإرهاب أو أيّ شكل آخر من أشكال العنف، أو من خلال العمل العسكري. وقد عانى الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني بما فيه الكفاية، وقد

تأخرت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينيّة في اتخاذ الخطوات التي يعرف كل منهما بأنّه يجب عليه اتخاذها لإنهاء معاناة شعبيهما.

ويجب أن تتصرّف السلطة الوطنية الفلسطينيّة بشدّة وفعالية لوضع حد للإرهاب. فالأعمال الإرهابية لا تقتصر على أنها خاطئة في حد ذاتها؛ بل إنها ستطيل معاناة الشعب الفلسطيني، ولن تقرب تحقيق تطلّعاته المشروعة يوما واحدا. ولقد أثبت هذا الشعب بكل وضوح، أنه أعطى أفضل عذر ممكن إلى أولئك على الجانب الإسرائيلي الذين يريدون إيقاف عملية السلام ويرغبون الآن في منع استئنافها.

ويجب أن تقر الحكومة الإسرائيلية بالمثل، بأنّ الاستخدام المفرط للقوّة، وحالات القتل خارج نطاق القضاء، والاعتداء على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينيّة وهياكلها الأساسية، والعقوبات الجماعية، بما في ذلك هدم البيوت، وحالات الإغلاق الاقتصادي وإفقار الفلسطينيين، ليست خاطئة فقط وظالمة جدا في حد ذاتها، بل إنها لا يمكن أبدا أن تحقق السلام والأمن اللذين يرغب فيهما الشعب الإسرائيلي. وإن هذه الأفعال بالأحرى، ستعزّز الاستياء والاستعداء اللازمين لإثارة وتحمّل حملات الإرهاب. ومرة أخرى، نود أن نلفت الانتباه إلى ما كان لاستئناف النشاط الاستيطاني ولا يزال من تأثير مفسد على عملية السلام.

وتقتضي عملية السلام وجود شراكة. فلا يمكن لأحد من الطرفين أن يختار الشريك الذي يتعامل معه. ليس هناك من خيار. وليس للفلسطينيين من خيار إلا في التعامل مع حكومة إسرائيل المنتخبة ديمقراطيا، برئاسة رئيس الوزراء أرييل شارون. وبالمثل، لا يمكن أن يمثّل الشعب الفلسطيني في عملية السلام إلا السلطة الوطنية الفلسطينيّة، وزعيمها المنتخب حسب الأصول، الرّئيس ياسر عرفات. وقد منع الرّئيس عرفات، من خلال عزلته المادية، لعدّة أسابيع الآن من السفر ومن القيام بمهامه. هذه السياسة لا تفيد إسرائيل. ويعتبرها المجتمع الدولي انتقامية، ومن الواضح أنها ضارة ويجب أن تنتهي.

وتعني الشراكة في عملية السلام أنه بالرغم من أنّ الشريك الآخر قد يكون خصما من جهة، فإن المرء يتصرّف مع ذلك بطريقة تساعده على القيام بالمهام اللازمة من جانبه لدفع عملية السلام. وتعني الشراكة فهم الصعوبات السياسية وغيرها من الصعوبات التي يواجهها الطرف الآخر. وتعني الشراكة الاستمرار، على الرغم من النكسات التي لا يمكن تجنبها. وقد عملت الشراكة التي أسّست بعد أوسلو بهذه الطريقة. وقد أبدى الإسرائيليون والفلسطينيون أنّ بإمكانهم تدبرها والاعتماد عليها. وقد نجت هذه الشراكة من العديد من الأزمات، قبل أن تتوقّف بشكل مأساوي.

ومن الواضح أن الحد الأدنى من الثقة اللازمة لإعادة الشراكة الضرورية لعملية السلام في الشرق الأوسط ليس متوفرا حتى الآن. ولإعادة هذه الثقة، هناك حاجة إلى التدخّل الثابت والمنسّق من جانب المجتمع الدولي. وقد ذكر الأمين العام عنان يوم الخميس الماضي بأنّ من الضروري أن يعمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع بطريقة منسّقة مع الطرفين لتحقيق تسوية سلمية وشاملة ودائمة وعادلة.

وتتفق أيرلندا بقوة مع الأمين العام. ولقد ذكرنا باستمرار في المداولات السرية والعلنية لهذا المجلس أن لمجلس الأمن دورا، وأنه يجب أن يمارسه بعناية وتوازن لما فيه مصلحة دفع عملية السلام. وله الحق في أن يكون له وجهة نظر، ويجب أن يستمع إليها، بخصوص تطبيق قراراته. ويجب أن يعمل، كما قال الأمين العام، بطريقة منسّقة مع الطرفين ذاتهما، بالإضافة إلى الآخرين، وبشكل خاص أعضاء ''مجموعة الأربعة''، التي تشمل الاتحاد الأوربي. إنّ الممثل السامي للمجلس الأوروبي، السّيد خافيير سولانا، في المنطقة في الوقت

الحاضر، وهو يعمل مع الآخرين لمساعدة الطرفين على إنهاء موجة العنف والالتزام من جديد بطريق المفاوضات السياسية.

كما أشار الأمين العام إلى التفكير الجديد والأفكار الجديدة البارعة التي تقترحها جهات عدة. وتتفق أيرلندا معه بأن يجب الترحيب بذلك، وأنه يجب أن ينظر المجتمع الدولي في هذه الأفكار الجديدة فورا وبصورة متعمقة. ويبرز من بين هذه الأفكار الجديدة الاقتراحات التي نقلت عن الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية. فهي تستحق النظر بأكثر ما يمكن من العناية – من جانب الطرفين وجميع المشتركين في الوساطة، وكذلك من قبل العالم العربي. وقد انبثقت هذه الأفكار الجديدة من الاتصالات المستمرة أيضا بين نائب رئيس الوزراء بيريز ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، أبو علاء.

إن مثل هذه الأفكار ستساهم في تطوير الأفق السياسي الذي تمس إليه الحاجة لتحقيق تخفيض في حدة العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات. وعندما ناقشنا قضية الشرق الأوسط مؤخرا هنا، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ركَّز جميع الوفود بحزم على تطبيق تفاهم تنت وتقرير ميتشل، لأنهما يعدان بالعودة إلى طاولة المفاوضات. على أية حال، وبالرغم من أنّ بيان الرئيس عرفات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر قد أعقبه تخفيض هامّ في العنف، فقد ثبت أنه لم يكن كافيا لدفع عمليتي تنت وميتشل قدما. وبات من الواضح في تلك المرحلة أن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك، على حد تعبير الأمين العام، التحرك إلى ما يتجاوز إجراء مناقشة تركّز على كيفية تنفيذ تنت وميتشل.

إن إحراز التقدم على الجبهتين السياسية والأمنية، بالإضافة إلى الجبهة الاقتصادية، يجب أن يمضي بالتوازي. والعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يجري في فراغ سياسي. فهو موجود أساسا لأن التطلعات الوطنية الفلسطينية – التطلعات المشروعة – قد أحبطت.

وقد اتفقنا جميعا على أن تخفيف حدة العنف يحتل أولوية عاجلة. ولا ينتقص من هذه الأولوية القول في الوقت نفسه إنه ينبغي أن يكون واضحا للشعب الفلسطيني ما يتوقعه بالنسبة لمستقبله السياسي، واتخاذ الخطوات اللازمة لمساعدته على العودة إلى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهذا هو الذي يقوي يد من يعملون على وقف الإرهاب والانتفاضة المسلحة، ويضعف يد من يدعي بأن من الأرجح أن تتحقق التطلعات الوطنية الفلسطينية عن طريق المواجهة لا عن طريق التفاوض.

السيد نيغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق من جراء الأحداث التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط. ونحن نعمل بشكل مكثف لكي يقوم الطرفان باتخاذ خطوة للإحجام إلى الوراء عن المواجهة وخطوة إلى الأمام نحو نوع من التعاون يؤدي إلى تخفيف المعاناة وإرساء الأساس اللازم للتسوية السياسية. وقد تكلم وزير الخارجية كولن باول في الأيام القليلة الماضية مع الرئيس عرفات ورئيس الوزراء شارون والأمين العام عنان والممثل السامي للاتحاد الأوربي سولانا ورؤساء الدول العربية ووزراء خارجية بعض البلدان الممثلة في هذه القاعة اليوم.

وهناك قدر ضئيل من الخلاف في هذه القاعة على أن من اللازم تغيير الحالة. ويكمن الحل في التصدي لجميع الجوانب الثلاثة للمشكلة، وهي الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية. ولدينا رؤية لما نعتقد أنه ينبغي لطرفي الصراع عمله، ونحن نعمل على تنفيذ هذه الخطوات التي تتمتع بأكبر فرصة واقعية لتحقيق هذه الرؤية.

وحكومتي، من جانبها، فقد أعربت عن هذه الرؤية على أعلى مستوى: قيام دولة فلسطينية قادرة للبقاء إلى جانب دولة إسرائيل في سلام وأمن. هذا هو الهدف الذي

تسعى إليه الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة. وأود أن أحيط علما بملاحظات الأمير عبد الله ولي العهد السعودي وما قدمته من مساهمة إيجابية في الأفق السياسي في المنطقة: سلام حقيقي بين إسرائيل وجميع جيرانها العرب، ينبثق من تحقيق سلام شامل يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

والتأييد العلني من عدة دول عربية لهذه الأفكار هام أيضا. ولقد تكلم الرئيس بوش مع ولي العهد عبد الله هذا الصباح، وأعرب عن رغبتنا في العمل الوثيق مع عاهل المملكة العربية السعودية سعيا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وامتدح الرئيس بوش أفكار ولي العهد بشأن تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية بالكامل حالما يتم التوصل إلى اتفاق شامل للسلام.

كيف لنا أن نساعد الطرفين على تحقيق أهدافهما؟ كل من حاول معالجة هذه المسألة خرج بنتيجة واحدة: الطريق نحو إعادة إجراء مفاوضات حقيقية يجب أن تبدأ بالأمن، وبدون تعاون أمني فعال، سيظل ذلك الأفق أمرا نصبو إليه من غير أن يتحقق. بيد أن هذا الطريق لا يسعه أن ينتهي بالأمن. فمثلما أن التقدم نحو الأفق السياسي لا يمكن إحرازه بدون تعاون أمني فعال، فإن التعاون الأمني المستديم أيضا يحتمل قيامه أكثر بكثير إذا وجدت إمكانية حقيقية لإحراز تقدم سياسي.

والتحدي الماثل أمامنا يكمن في كيفية دفع الطرفين من الحالة التي هما فيها الآن إلى قيام نوع من العلاقة بينهما تفضي إلى إجراء مفاوضات بنّاءة. فالمتطرفون ما زالوا عاقدي العزم على تعطيل عملية السلام في المنطقة. وعلى السلطة الفلسطينية أن تساعد في إزالة الخطر الذي يشكلونه - ليس على الإسرائيليين فحسب، وإنما أيضا على تطلعات شعبها المشروعة إلى مستقبل آمن ومضمون.

وطريق الأمن لا يكون في اتجاه واحد. فإسرائيل أيضا يجب أن تفي بالتزاماتها. الرئيس عرفات يحتاج إلى بنية تحتية لتنفيذ أوامره. الإجراءات التي تتخذها إسرائيل ضد جهاز الأمن الفلسطيني الموكول إليه مهمة منع أعمال العنف والإرهاب غير مثمرة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى أن يهيئ كلا الطرفين بيئة تفضي إلى التحرك قدما.

بيد أن حكومتي لا تدعو إلى مجرد اتخاذ إجراءات على جبهة الأمن. إننا نجمع الطرفين معا - بعيدا عن الأضواء - بغية إيجاد حلول عملية للخلافات بينهما. فالاجتماع الذي عقد بين الطرفين يوم الجمعة الماضي كان إيجابيا، وهذه المناقشات تتواصل لليوم.

إن حكومتي عاقدة العزم على تشجيع الطرفين على تنفيذ توصيات لجنة ميتشل. فتوصيات ميتشل هي الوسيلة التي يمكن بها أن يستعيد الطرفان الهدوء ويعيدا بناء ما يكفي من الثقة - الثقة بكل منهما وبالعملية نفسها - بغية إعادة البدء بحوار سياسي حقيقي. وتوصيات ميتشل تتضمن بالتأكيد سياقا سياسيا، وهي مصممة لنفضي إلى نتيجة سياسية. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه النتيجة انعكاسا للرؤيا التي أوجزها الرئيس بوش والوزير باول.

والعنصر الثالث لنهجنا - أي الاقتصاد - لا يقل أهمية. وحكومتي تشعر بالقلق إزاء الحالة الاقتصادية المتدهورة للفلسطينيين. ولقد سلط الرئيس بوش الضوء على هذه المشكلة خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس الوزراء شارون لواشنطن. فبالإضافة إلى برامج المساعدة التي ننفذها منذ أمد بعيد، نقوم بتنفيذ برنامج للإغاثة الطارئة بقيمة ١٣٠ مليون دولار، يتضمن تمويل مشاريع صحية ومشاريع لإيجاد الوظائف. وننفذ أيضا مشاريع لأمد طويل تتعلق بالبنى

التحتية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، بغية المساعدة على إيصال المياه النظيفة إلى مئات آلاف الفلسطينيين. إلى ذلك، نحن أكبر مانح منفرد لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وسنقدم ٨٨ مليون دولار إلى تلك المنظمة هذا العام.

لقد بدأت ملاحظاتي بإبراز قلقنا إزاء الحالة المتدهورة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونحن نحاول إيجاد أفضل السُبل لعكس هذا التدهور. ومن الناحية العملية، الإجراء الذي يتخذه مجلس الأمن في هذا الوقت لن يحل المشاكل بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الأمين العام قال بحصافة إنه ولئن كانت الحالة قاتمة، فإن المسار الراهن للأحداث ليس بمتعذر عكسه. ونحن نوافق على ذلك. الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة الطرفين على التحرك قدما. إننا نريد ونأمل أن نعيد إيفاد الجنرال زيني إلى المنطقة حالما تكون الظروف مناسبة. ونطلب إلى المجلس أن يضطلع بالمسؤولية المناطة به - بطريقة تعزز قضية السلام مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح جميع الأطراف المعنية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط أخطر أزمة حتى الآن. والنرويج قلقة للغاية إزاء التصعيد الخطير في أعمال العنف في الأسابيع الأخيرة. فالتطورات الراهنة تهدد جميع الإنجازات التي تحققت منذ تم التوقيع على إعلان المبادئ عام ١٩٩٣.

إن النرويج تدين بقوة الهجمات الإرهابية الفلسطينية، بما في ذلك استعمال صواريخ القسَّام. وعلى السلطة الفلسطينية أن تكافح الإرهاب الفلسطيني بقوة وأن تفكك شبكات الإرهابيين. ونحن نرحب باعتقال القتلة المشتبه في قتلهم الوزير الإسرائيلي زيفي، باعتبار ذلك خطوة هامة في هذا الصدد.

لقد تحسنت الحالة الأمنية بعد خطاب الرئيس عرفات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر وتأسف النرويج أشد الأسف لأن إسرائيل لم تستغل ذلك الزخم الإيجابي.

وقصف إسرائيل بالقنابل للمدن والمؤسسات الفلسطينية مما يؤدي إلى موت ودمار لا سابق لهما منذ بدء عملية السلام أمر غير مقبول. وهذه العمليات الإسرائيلية لا تتناسب مع المتطلبات العسكرية والأمنية ومتطلبات الشرطة. ولا ترى النرويج كيف يمكن لهذه الهجمات أن تسهم في تحقيق قدر أكبر من الأمن.

والنرويج على اقتناع بأن كلا الطرفين يجب أن يتخذ الآن تدابير صارمة وفورية لوقف التصعيد في أعمال العنف. وهذه الخطوات تتضمن ما يلي.

لا بد أن تبذل السلطة الفلسطينية قصارى جهدها لوقف هجمات الإرهابيين الفلسطينيين. فاستمرار هجمات الإرهابيين لا يمكن تحمله.

وعلى إسرائيل أن توقف هجماتها على البنية التحتية الفلسطينية، وأن توقف دخولها إلى المنطقة ألف، وأن تسحب قواتها المسلحة، وأن ترفع كليا الإقامة الجبرية المفروضة على الرئيس عرفات، وأن توقف عمليات القتل المستهدفة، وأن ترفع عمليات الإغلاق، وأن تحيل إلى الفلسطينيين ما يأوول إليهم من قيمة الضريبة المضافة.

ولا بد أن يستأنف الحوار السياسي الجاد فورا، بهدف إنهاء الصراع في الشرق الأوسط وإنشاء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء، بناء على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فضلا عن اتفاقات أوسلو.

ويجب تنفيذ خطة تنت وتوصيات ميتشل فورا وبدون شروط.

ولا بد من زيادة المساعدة الإنسانية والإنمائية لمواجهة الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تزداد صعوبة.

وعلى المجتمع الدولي، والمجلس بالتأكيد، الوقوف متحدا في طلبه بتنفيذ هذه التدابير.

ويبدو اليوم أن الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين داخلون في معركة بدون استراتيجيات للخروج منها. وهذا أمر يتعذر الدفاع عنه. فالمسؤولية النهائية عن وضع حد للأعمال العدائية لا تزال تقع على عاتق الطرفين نفسيهما. وفي الوقت الراهن، يجب أن يساعد مجلس الأمن الطرفين في تحقيق هذا الهدف. والنرويج على استعداد لتقديم إسهامها في هذا الصدد.

وكان الهدف من عملية أوسلو إنهاء الاحتلال وإيجاد الأمن لإسرائيل. وما زال باستطاعتنا تحقيق ذلك الهدف، شريطة أن نبدأ الآن عملية سياسية. وترى النرويج في هذا الصدد أن الأفكار التي عرضتها المملكة العربية السعودية بصفة غير رسمية تدعو للاهتمام البالغ حقاً. وتحث النرويج بقوة على مواصلة استكشاف تلك الأفكار.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد كانت صيغة طيبة أن نستمع إلى الأمين العام قبل يومين من أيام العمل، ثم نتأمل في كلماته، ثم نتبادل الآراء هذا المساء. وقد اقترب الأمين العام كثيراً من التعبير عن الأرضية المشتركة التي يمكن لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن يقبلها. ومن ثم فإنه وضع نهجاً ينبغي لنا اتخاذه أساساً للبناء عليه.

وتجري هذه الاجتماعات أمام خلفية من العنف واليأس المتزايدين في الشرق الأوسط. ويعرب البيان الذي سيدلي به ممثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق بوضوح شديد عن طابع الإلحاح الذي نرى جميعاً أن الجهود المبذولة لإنهاء العنف يجب أن تتسم به. إذ افتقر الجانبان في الآونة الأخيرة إلى الشجاعة وسعة الخيال، كما سبق أن ألمح السفير راين في ملاحظاته. فنحن نعلم جميعاً أن الحل الوحيد الناجع هو من خلال العودة إلى الحوار والتفاوض. ويفصّل بيان الاتحاد الأوروبي تفصيلاً جيداً التزامات كل من الجانبين على وجه التحديد إزاء وقف العنف والإرهاب.

وما زلنا ننشد حلاً يقوم على إقامة دولتين: دولة إسرائيل ودولة فلسطينية قادرة على الاستمرار، كلتاهما آمنة داخل حدود معترف بها. وتعطي ملاحظات ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله الأخيرة مزيداً من الزخم لتحقيق هذا الهدف. ورؤيته للتطبيع الكامل للعلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب جديرة بالترحيب الشديد. ونرجو أن تبني عليها بلدان المنطقة الأخرى.

ولا يمكن إنهاء الاحتلال إلا عن طريق مفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تتمخض عن تسوية عادلة ونهائية وشاملة بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويجب أن يركز الطرفان على تهيئة الأوضاع المواتية لنجاح تلك المفاوضات. ويمكن عمل ذلك بسهولة بالغة بتنفيذهما المتزامن للالتزامات التي وافقا عليها بموجب خطة تنت الأمنية وتقرير لجنة ميتشل.

غير أن المملكة المتحدة ترى أدلة كافية على أن الطرفين لا يستطيعان وحدهما الآن العودة إلى طريق السلام. فقد اختفت الثقة المتبادلة والاطمئنان المتبادل مع ازدياد مستويات العنف واستمرار الانتفاضة. ولذلك فإننا نرحب بمشاركة الأمين العام ومنسقه الخاص، وحكومات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وروسيا، والدول من داخل المنطقة وخارجها التي لا تزال مصممة على أن السلام يمكن بل يجب تحقيقه، ونشجع على استمرار هذه

المشاركة. وسوف تبقى المملكة المتحدة من جانبها عضواً نشطاً في الفئة المذكورة.

وما زلنا نرى أنه يتعين أن يتكلم المجلس بالإجماع لكي تتحقق له الفعالية في العمل. ويشير تحليل البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس في هذه المناقشة حتى الآن إلى وجود أرضية مشتركة واسعة. ويجب علينا أن نؤدي دورنا الصحيح ونوسع هذه المساحة. وزيادة على ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد. ويجب علينا جميعاً أن نستهدف حث الطرفين على الوفاء بمسؤولياتهما إزاء وقف العنف والعودة إلى طاولة التفاوض.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): هذه هي المرة الثالثة التي يجتمع فيها مجلس الأمن في أقل من أسبوعين، مما يبرهن على أن الحالة في الشرق الأوسط، كما لاحظ الأمين العام، ما زالت شديدة التفجر وتتطلب منا أن نعالجها بتصميم ووضوح في الرؤية. وهنا أنضم إلى جميع من سبقني من المتكلمين في الإعراب عما يساورني من القلق إزاء ما اتفقنا على أنه حلقة لا نهائية من العنف والعنف المضاد باتت من نصيب السكان الإسرائيليين والفلسطينيين بشكل يومي.

فكل يوم يمر في تلك المنطقة يجر في أذياله سوء الطالع والدمار الطائش، والهجمات العقيمة، والتفجيرات التي لا طائل من ورائها، والتي يقتصر الغرض منها على إبعاد طرفي الصراع عن طريق المصالحة والحوار والتفاهم والسلام النهائي. ويشعر وفد غينيا بالقلق العميق إزاء هذه الحالة التي لا تحتمل. ونؤكد من جديد أن العنف الأعمى والاستخفاف المتهور بالمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي لا يمكن أن يؤديا إلا إلى الفوضى. ونحن ندين دون مواربة هذه الأعمال التي لا يمكن تبريرها سواء على أساس سياسي أو أخلاقي. وتحث غينيا كلا الطرفين على نبذ المواجهة ومن ثم حماية الفرصة الأخيرة لاستئناف المفاوضات؛ ومن هنا تبرز ضرورة تحقيق وقف دائم لإطلاق النار على وجه السرعة.

ولا بد من أن تضع إسرائيل حداً لتدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية وإغلاق المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي، ويجب عليها أن تنهي الإقامة الجبرية المفروضة على الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. إن حرية التنقل النسبية التي سمح له بها داخل رام الله. لا تكفي بل يجب أن يستعيد الزعيم الفلسطيني كامل حقوقه ومطلق حريته في الحركة. كما يجب على إسرائيل أن تنسحب من مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية وأن تتخلى عن سياستها العسكرية المحضة.

وبالمثل يجب أن توقف حماس وغيرها من الجماعات الجانبية هجماتها الانتحارية على مجموعات السكان المدنيين الإسرائيليين.

وقد أكدت الهيئات الدولية مراراً، وبصفة خاصة مجلس الأمن، أن المخرج الوحيد الممكن من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو عن طريق وقف العمليات القتالية، والعودة إلى اتزان الفكر، والإسراع باستئناف المفاوضات استناداً إلى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وخطة تنت والتوصيات الواردة في تقرير ميتشل. فما لم يحدث هذا سيزداد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني انزلاقاً إلى طريق مسدود، مما يؤدي لا محالة إلى حرب واسعة النطاق لا تعرض السلام والأمن للخطر على صعيد الشرق الأوسط وحده بل على الصعيد الدولي برمته.

وفي سبيل إرساء قواعد جديدة للبحث عن حل عادل لهذه المشكلة الشائكة، يؤيد وفدي أي مبادرة جديدة من شأنها تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، كالمبادرة التي أعرب عنها مؤخراً ولي العهد الأمير عبد الله، لأننا في الحالة الراهنة ينبغي ألا نغفل أي طريقة لمساعدة الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على العثور على حل عادل ودائم

للصراع الذي فرق بينهما هذا الأمد الطويل، ومن ثم لإيجاد سلام حقيقي بين إسرائيل وجميع جيرانها العرب.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أقول إن بلغاريا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً. ولديّ بضع ملاحظات موجزة أبديها بصفتي الوطنية.

تضم بلغاريا صوتها إلى ما أعرب عنه من القلق العميق إزاء تصاعد العنف في الشرق الأوسط. والهجمات الأخيرة تدل بوضوح على أننا نشهد تدهورا لم يسبق له نظير في الحالة الميدانية. إذ أسفرت دوامة العنف عن فقدان أرواح بشرية، الأمر الذي نعرب عن أعمق أسفنا له. والضرورة الملحة لإيقاف دوامة الموت هذه واضحة.

وكما قلنا في مناسبة سابقة أمام المجلس، ترى بلغاريا أنه ينبغي للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين أن يُحل عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين المعنيين على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

ويدعو بلدي إلى الإيقاف الفوري لأي أعمال إرهابية أخرى. وندعو أيضا إلى إيقاف أعمال الانتقام غير المتكافئة في أغلب الأحيان وغير المفيدة. وإننا نؤيد تماما مناشدة الأمين العام لطرفي الصراع لوضع حد للمواجهة والاتهامات المتبادلة والعودة إلى طاولة المفاوضات. ومما له أهمية مطلقة أن يبدأ الطرفان في تنفيذ توصيات لجنة ميتشل وخطة تنت بدون تأخير، بغية التوصل إلى وقف إطلاق دائم لإطلاق النار. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الحد من العنف وإعادة الأحوال الملائمة لإحياء عملية السلام، تلك الأحوال التي تدهورت كثيرا. ومن الواضح أن الأولوية المطلقة بين هذه الأحوال تتمثل في الأمن. إن من شأن توفر حد أدنى من الأمن أن يسمح للعملية السياسية بالنجاح. وليس من الضروري التذكير بأهمية الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة، وهي الأحوال التي تبعث اليوم الأسى وتحتاج إلى التحسين بدرجة كبيرة.

وتؤيد بلغاريا تماما جهود "الرباعي"، وتهيب بالطرفين أن يبذلا جهودا لمتابعة توصيات ممثلي البلدان والمنظمات التي تعمل بلا كلل لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط. ويولي بلدي أهمية خاصة لجهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى إيجاد حل لهذه الحالة المعقدة والخطيرة. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن الشرق الأوسط، الصادر في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

وترحب بلغاريا باستعداد الحكومة الإسرائيلية لتناقش مع المملكة العربية السعودية أفكارها المتعلقة بتسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط. والمعلومات التي قدمها إلينا في وقت سابق السفير نيغروبونتي بشأن الاتصالات بالرئيس بوش تبدو لنا مثيرة للاهتمام بشكل خاص.

وبلغاريا مستعدة للعمل في إطار المجلس لكي يتسنى لجميع أعضاء المجلس إيجاد أساس مشترك للتفاهم بشأن قضية الشرق الأوسط. وكما قال السفير غرينستوك في وقت سابق، فإن البيان الذي أدلى به أمام المجلس الأمين العام وبيانات كل الوفود التي تكلمت حتى الآن تمكننا من أن نأمل في إمكانية إيجاد أساس مشترك للتفاهم في إطار المجلس.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أعبر لكم عن أسمى تقديري لاستجابتكم السريعة إلى طلب المجموعة العربية ممثلة برئيسها لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الأوضاع البالغة الخطورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

واسمحوا لي أن أكرر أيضا شكرنا للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على بيانه الذي ألقاه أمام الجلسة السابقة المفتوحة، والذي أوضح فيه آراءه حول التطورات في الأراضي المحتلة.

إن ما تشهده الأراضي العربية المحتلة من تدهور خطير للحالة هناك ومن تصعيد مريع للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى بنيته التحتية خلال الفترة الماضية، ولا سيما في الأيام الأخيرة، هو خرق فاضح للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. كما تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي.

لقد سجلت قوات الاحتلال الإسرائيلي قائمة حافلة بمسلسل الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها والتي يقع ضحيتها يوميا عشرات القتلى والجرحى، الذين بلغ عددهم ما يقارب ١٠٠٠ شهيد فلسطيني، وآلاف الجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة. هذا إضافة إلى فرض سياسة الحصار والتجويع والتدمير وقتل الأطفال والشيوخ والنساء. علاوة على عناصر القائمة التي أشار إليها وعدَّدها مندوبا فلسطين وموريشيوس.

لقد استغلت إسرائيل مظلة الإرادة الدولية في محاربة الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر استغلالا بشعا بزعم محاربة الإرهاب. وكأن الآخرين لا يعملون على محاربة الإرهاب. وعملت وما زالت تبذل محاولاتها لتصنيف المقاومة ضد الاحتلال والمقاومة في سبيل الدفاع عن النفس والأرض والكرامة إرهابا، مخالفة بذلك الشرائع الدولية والقيم الأخلاقية ومبادئ القانون الدولي ومحاولة التغطية على حرب الإبادة التي تشنها ضد الشعب الفلسطيني.

من الطبيعي أن تتزايد موجة الانتقادات الداخلية في إسرائيل والانتقادات الخارجية لسياسة شارون ضد الشعب الفلسطيني، هذه السياسة الخارجة على كل قانون، خاصة وأن الحكومة الإسرائيلية ترتكب مجازر يومية تعبر عن الهستيريا التي ألمت بالمؤسسة هناك. وقد برهنت الأحداث أن أسطورة تحقيق الأمن للإسرائيليين لوحدهم قد تلاشت لأن الأمن يجب تحقيقه للجميع، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه دون تحقيق القاعدة الأساسية له وهو السلام. السلام مفقود.

وقد عبر عن السخط على هذا النهج رفض عدد كبير من الضباط والجنود النظاميين والاحتياطيين الخدمة العسكرية في القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واقتبس مما قاله أحد الضباط، قال: "إن ممارسات الاحتلال هي جرائم حرب وفق كل المعايير الدولية وأن أمورا فظيعة تحصل في المناطق الفلسطينية، إذ أنه من غير المعقول السيطرة على ثلاثة ملايين شخص يتضورون جوعا وتُسلب حقوقهم الأساسية في العيش.. هذا غير معقول". إذا كان الضابط الإسرائيلي المراقب للأحداث قد تمرد وعبّر عن سخطه، فماذا ينتظر المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بشكل خاص، من الشعب الفلسطيني الذي يعيش الجوع والظلم والقهر والاحتلال بمختلف مساوئه؟ ماذا يُنتظر منه أن يفعل؟ ألا يحق لهذا الشعب التمرد على الاحتلال ومقاومته لاستعادة الحق والأرض؟ أعتقد أن هذا حق مشروع في الميثاق وقرارات المجلس.

ومنذ أيام دعا مجلس الكنائس العالمي إلى إعطاء الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس مشددا على الطابع الخاص لمدينة القدس، مدينة السلام وقدسيتها، ودعا الضمير العالمي ومحبي السلام إلى ممارسة الضغوط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. وأكد البيان أن هذا السلم لن يحل إلا باستعادة جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان.

إن السبب الرئيسي لكل ما يحدث في الأراضي العربية المحتلة هو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي في فلسطين ولبنان وسورية. وبهذا الصدد، يبدو أن إسرائيل لم تدرك الحقيقة بعد بأن القتل لن يولّد سوى القتل والعنف لن يجلب سوى العنف والدمار لن يؤدي سوى إلى الدمار والاحتلال لن يولّد سوى المقاومة، وهذه مقاومة مشروعة، وأن الأمن لن يتحقق إلا بتحقيق السلام العادل والشامل للجميع في المنطقة.

في ضوء هذه اللوحة القاتمة التي رسمتها الحكومة الإسرائيلية، وفي ضوء تصاعد عمليات القتل لأبناء الشعب الفلسطيني وقياداته وتدمير البنى التحتية والمؤسسات الفلسطينية، ولن أعدد، وفي انتهاج حكومة شارون لسياسة المذابح اليومية والسير باتجاه حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وتداعيات هذه الممارسات على الأمن والسلم في المنطقة، فإن مجلس الأمن، المنوط به الحفاظ على الأمن والسلم طبقا لميثاق الأمم المتحدة، مطالب أولا، بإدانة وشجب العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني.

ثانيا، الطلب من إسرائيل الوقف الفوري لأعمالها العدوانية في الأراضي المحتلة والتخلي عن سياسة الحصار والتجويع والاغتيالات ضد الفلسطينيين والقيادات الفلسطينية، والعودة إلى التفاوض لتحقيق السلام العادل والشامل.

ثالثا، مطالبة إسرائيل بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعدم استثناء إسرائيل من وجوب التزامها بقرارات الأمم المتحدة واحترام تطبيق هذه القرارات.

رابعا، تأكيد المجلس على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي العربية المحتلة.

خامسا، تحميل حكومة شارون المسؤولية الكاملة عن الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ويجب أن نكون متمتعين بالجرأة.

سادسا، إعادة التأكيد على مواقف مجلس الأمن الواضحة إزاء سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ولا سيما القرار ٤٦٥ (١٩٨٠).

سابعا، تأكيد على وجوب التزام إسرائيل بعملية السلام في مدريد، هذه العملية التي أقرها المجتمع الدولي والمبنية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، خاصة وأن إسرائيل تحاول إضاعة الوقت والتهرب من تحقيق السلام العادل والشامل والانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية، بما فيها القدس والجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والانسحاب أيضا مما تبقى من الأرض اللبنانية المحتلة.

إن هناك مبادرات متعددة تعني السلام، وقد يظهر الكثير من المبادرات. لكن لدينا مبادرة واضحة كل الوضوح. هناك عملية سلام. وهذه العملية تحتاج أي ما تحتاج إلى إرادة سلمية جدية واضحة، وليس إلى المزيد من المبادرات، طالما أن العملية تعتمد على قرارات مجلسكم الموقر.

إن السلام الذي نتطلع إليه هو السلام العادل والشامل، وفق عملية السلام في مدريد ومرجعيتها، التي ذكرتها، والمبنية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وإن تشديد مجلس الأمن على هذا السلام مطلوب بحد ذاته الآن أكثر من أي وقت، كي لا يضيع الوقت سدى ولا يزداد العنف في المنطقة، لا سيما وأن إسرائيل لم تخف نواياها على الإطلاق

بالتهرب من متطلبات السلام الشامل والاحتفاظ باحتلالها للأراضي العربية، وإلا ما هو مبرر الاحتفاظ حتى الآن، في حين أنها تزعم بذات الوقت برغبتها بالسلام إلا أنها تعمل بمنهجية سياسية لقتل عملية السلام.

لا بد لإسرائيل إذا أرادت العيش بسلام من حسم خياراتها، بنبذ الاحتلال، وهو أمر في غاية البساطة، ومُقر من قِبل مجلس الأمن، والاستجابة لمتطلبات السلام العادل والشامل الذي اختاره العرب هدفا استراتيجيا، خاصة وأنه يجب أن تدرك إسرائيل بأنه لا يمكن الاستئثار بأرض غيرها وبالسلام معا.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، يجتمع مجلس الأمن للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، حيث انتقل الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى مستوى أشد عمقا وخطورة.

وسنغافورة تشعر ببالغ القلق لاستمرار تصاعد العنف بلا هوادة، مما أدى إلى خسائر كبيرة للغاية في أرواح المدنيين الأبرياء لفترة طويلة. وتشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من ٢٠٠ ١ شخص قد قتلوا منذ بدء الصراع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حوالي ثلاثة أرباعهم من الفلسطينيين.

إن استهداف المدنيين وأعمال الإرهاب أمور نستنكرها ويجب إدانتها بشكل قاطع. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء القصف الذي يقع بالقرب من منشآت الأمم المتحدة، والذي ألحق أضرارا بمرافق الأمم المتحدة فضلا عن أنه يهدد أمن وسلامة موظفيها. إن هذه الأوضاع تسبب قلقا شديدا للمجتمع الدولي برمته ويتطلب اهتماما عاجلا ومتابعة من جانب مجلس الأمن.

لذلك، فقد أثلج صدرنا سرعة استجابة مجلس الأمن، كخطوة أولى، للطلب الذي قدمته مجموعة الدول العربية وأعضاء جامعة الدول العربية لعقد الجلسة المفتوحة يوم الخميس الماضي، الموافق ٢١ شباط/فبراير، للاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام، السيد كوفي عنان. وما فتئت سنغافورة تؤيد جهود الأمين العام باعتباره ميسرا محايدا ونزيها.

ومما يشجعنا كذلك أنه قد أتيح لأعضاء المجلس خلال الشهرين الماضيين امتياز الاستماع إلى إحاطتين ممتازتين - أدلى بإحداهما المنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تيري رود - لارسن، وأدلى بالأخرى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السير كيران بريندرجاست. وكما يعلم المجلس، تمثل هذه الإحاطات ممارسة جديدة اعتمدها المجلس، ونعتقد أنها مفيدة. وقد وسّعت فهم المجلس للمشكلة ولمختلف المبادرات الدبلوماسية المطروحة.

ويسرنا أن جميع أعضاء الأمم المتحدة قد أتيحت لهم الفرصة للاستماع إلى إحاطة مماثلة قدمها الأمين العام في الأسبوع الماضي، وأكد فيها بوضوح على أن المشاكل المتداخلة، مشاكل الاحتلال والأمن والضائقة الاقتصادية، ينبغي تناولها معا. وشأننا شأن ممثل فلسطين، نعتقد أن هذه الإحاطات يمكن أن تفيد في وضع أطر مداولات لاحقة وربما أكثر أهمية بشأن التدابير المحتمل أن يضطلع بها المجلس، والتي ينبغي أن يوافق عليها أعضاء المجلس بالإجماع.

ولا يمكن للمناقشات العلنية وحدها أن تحل مشكلة الشرق الأوسط. كما أنه ليس هناك غياب للمبادرات الدبلوماسية والوصفات بشأن كيفية إبعاد الطرفين عن الهاوية التي تكلم عنها الأمين العام. وما يعرف بـ "المجموعة الرباعية" التي تضم ممثلي الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قد حددت مطالب واضحة من كلا الجانبين في بيانها المشترك الصادر في ٢٥ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠١ - وهو البيان الذي أيده أعضاء مجلس الأمن كافة.

كما أن تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، أو تقرير ميتشل، قد قبل به الطرفان ووافق عليه المجتمع الدولي بوصفه البوصلة التي ستعيد الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ولسوء الطالع، وبعد ١٠ شهور من صدور تقرير ميتشل، فإن الشروط المسبقة والجدول الزمني الذي وضع لتنفيذ التقرير قد جعلا منه عائقا لإحلال السلام.

وما نحتاجه الآن على الفور هو البحث عن سبل لقلب تقرير ميتشل رأسا على عقب واستخدامه للغرض الذي وضع من أجله. ولكي نفعل ذلك، علينا أن نسلّم بأنه في نهاية المطاف، لا بد للأطراف المعنية أن تتحمل مسؤولياتها والتزاماتها وأن تتخذ القرارات الاستراتيجية اللازمة للعودة إلى العملية التفاوضية. لقد قدمت الخريطة والبوصلة للطرفين. والأمر في نهاية المطاف متروك للطرفين لأن يعملا معا من أجل إحلال السلام الذي لا يزال بعيد المنال. ولكن، في ظل مناخ عدم الثقة وتبادل الاتهامات ودوامة العنف وإجراءات المقابلة، فإننا نعتقد اعتقادا قويا بأن المساعدة الخارجية مطلوبة بإلحاح. وأعتقد أن السفير غرينستوك شدد على نفس النقطة عندما تكلم في وقت سابق.

والسؤال الآن، ما هو نوع الآلية الخارجية التي يمكن أن تحدث أثرا حقيقيا؟ إن مجلس الأمن بما يخوله الميثاق من مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، هو بالتأكيد إحدى هذه الآليات، ولا يمكن أن يتجاهل مسؤوليته. و ”المجموعة الرباعية“ تمثل آلية مفيدة أيضا. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من البلدان داخل المنطقة وخارجها لها أن تقوم بأدوار محورية. والاهتمام الكبير المعرب عنه حتى الآن بالاقتراح غير الرسمي الذي قدمته المملكة العربية السعودية، والإشارات الإيجابية التي استمعنا إليها عصر اليوم بشأن هذا الاقتراح، توضح الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به أطراف أخرى.

لذلك، ربما كان ما نحتاج إليه هو التنسيق والتعاون بين مختلف هذه الأطراف. وعلينا أن نتوصل إلى المزايا النسبية لكل من هذه الآليات وأن نستفيد منها. وينبغي لكل من هذه الآليات أن تكمل الأخرى، ولا تقوضها. ونحن، المجتمع الدولي، لدينا المفتاح لقلب الأمور رأسا على عقب في الشرق الأوسط. ولذلك، نعتقد أن الإسهام الأمثل الذي يمكن أن يقدمه مجلس الأمن في جهود العمل الجماعي هو التنسيق بين مواقفنا، وإيجاد الأرضية المشتركة، والتكلم بصوت واحد قدر الإمكان. وكما ذكر الأمين العام هنا في هذه القاعة في الأسبوع الماضي، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بصورة منسقة مع الأطراف ذاتها، وأيضا مع الآخرين المشاركين. وبهذا يمكن للمجلس أن يكون أكثر فاعلية.

وقد لاحظنا أن التركيز ينصب على الأولوية المباشرة لوقف دوامة العنف. وفي نفس الوقت، نوافق تماما على ملاحظة الأمين العام بأنه ينبغي تهيئة الأفق السياسي لآمال السلام أيضا. وفي حقيقة الأمر، إن الأسباب التي أدت إلى الحالة الراهنة متشابكة. فالاحتلال يؤدي إلى العنف؛ والعنف يولّد العنف ويسبب الحرمان الاقتصادي؛ والظروف الاجتماعية - الاقتصادية المزرية تغذي بدورها التطرف. ولذلك، يكون منطقيا أن نذكر بأن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نهج شامل يتألف من المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية. والتدابير التي تتخذ بشكل متزامن في كل هذه المجالات يمكن أن تعضد بعضها بعضا وتعزز أي اتفاق يتم التوصل إليه.

وفي نهاية المطاف، لا جدال في أنه ليس هناك حل عسكري للأزمة في الشرق الأوسط، ويسرنا أن كثيرا من المتكلمين قد أكدوا على هذه النقطة عصر هذا اليوم.

ولا يمكن للعنف أن يحل محل الحوار والمفاوضات. والسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسوية يتم التفاوض بشأنها على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي أرسي في مدريد. وثمة إجماع تام على ذلك.

فضلا عن ذلك، وحتى في هذه الأيام الحالكة السواد، علينا أن نتذكر المكاسب التي تحققت في عمليات السلام الأخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك اتفاقات كامب ديفيد، ومؤتمر مدريد، واتفاقات أوسلو للسلام. وكلما طال الأمد أمام الطرفين للتعرف على طريقهما نحو السلام، ازدادت صعوبة تحقيق هذه المكاسب بالكامل.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في الأيام الأخيرة وقعت أحداث عنف متكررة في الشرق الأوسط. ولم يؤد استمرار تصاعد الصراع بين فلسطين وإسرائيل إلى وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح والإصابات بالمدنيين الأبرياء فحسب، وإنما هدد أيضا بإغراق المنطقة في كارثة أكبر في أي لحظة. وتعارض الصين الهجمات العسكرية الإسرائيلية والحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل على فلسطين، وكذلك أعمالها التي تعرّض أمن وحياة وممتلكات المدنيين الفلسطينيين للخطر. وتعارض الصين أيضا جميع أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء.

وقد بيّن استمرار تصاعد العنف بين فلسطين وإسرائيل بوضوح منذ زمن طويل أن نهج وقف العنف عن طريق استخدام العنف لا يؤدي إلى شيء وأن محادثات السلام تمثل الأمل الوحيد لتحقيق السلام فعليا. وقد أوضحت حكومة الصين مرارا وتكرارا مؤخرا أن الحفاظ على السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة السيد عرفات، ستفضي إلى تخفيف حدة التوتر الحالي في الشرق الأوسط وتشجع على استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين. وإن عزل عرفات وتقييد حريته عمل لا يتسم بالحكمة وسيؤدي في حقيقة الأمر إلى نتائج عكسية.

وتعتقد الصين على الدوام بأن مفتاح تسوية مشكلة الشرق الأوسط يكمن في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويتعين في نفس الوقت أيضا ضمان أمن إسرائيل.

وفي إحاطته الإعلامية التي قدمها لمجلس الأمن في ٢١ شباط/فبراير، طرح الأمين العام عنان عددا من النقاط الهامة. وقال، في جملة أمور، إن انعدام الثقة المتبادل بين الجانبين يجعل من دور طرف ثالث ضرورة جوهرية وإن هناك حاجة لفكر جديد وأفكار مبتكرة لتسوية الصراع العنيف بين فلسطين وإسرائيل. وقال أيضا إن الأمن ينبغي أن يعالج جنبا إلى جنب مع الموضوعات السياسية الأساسية – ولا سيما مشكلة الأرض – والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حالة الفلسطينيين الحرجة على نحو متزايد والتي تبعث على اليأس.

وتماما كما بيّن الأمين العام، هناك حاجة كبيرة، في ظل الظروف الحالية، إلى أن يعمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي على تكثيف اهتمامهما ومدخلاتهما فيما يتعلق بالشرق الأوسط. ويتعين على مجلس الأمن القيام بالدور الواجب عليه في تخفيف حدة الحالة في الشرق الأوسط واستئناف محادثات السلام المتعلقة بالشرق الأوسط. ونأمل أن يبذل أعضاء مجلس الأمن الجهد بدافع من روح بناءة حتى يتسنى لمجلس الأمن أن يسهم في تخفيف التوتر في الشرق الأوسط وينهي الصراع العنيف بين فلسطين وإسرائيل.

السيد بلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): تود الكاميرون أن تهنئكم يا سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن عن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، بناء على طلب جامعة الدول العربية.

وتشكل الحالة السائدة في هذا الجزء من العالم موضوعا يدعو إلى القلق البالغ، نظرا لأن السلم والأمن تحفهما المخاطر، كما أن الحالة محملة بالمخاطر التي تهدد الجنس البشري والحياة البشرية؛ وتقدم الإحصاءات المخيفة التي استمعنا إليها توا الدلائل بصفة خاصة على الاغتيالات والقتل والتدمير. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتل ٩٧٧ فلسطينيا و ٢٧٩ إسرائيليا. إلى متى يستمر ذلك؟ ومن الواضح تماما أن عملية السلام معرضة للخطر بينما يبدو كل شيء وكأنه يؤجج نيران الحقد والعنف. ويضفي كل ذلك نغمة تاريخية مأساوية خاصة، كما يعطي أهمية لمناقشتنا الجارية اليوم.

ونود أن نرحب بوجود إسرائيل وفلسطين بيننا، بينما يتطلع شعباهما في هذه اللحظة إلى مجلس الأمن بقلق وبأمل في المقام الأول. إن شعوب الأمم المتحدة التي تعيش في الشرق الأوسط تتوقع من المجلس أن يحث زعماء هذين البلدين على إنهاء التعصب والعنف وإعادة عملية السلام إلى مسارها ثانية. وتنتظر هذه الشعوب من المجلس أن يسرع بتحقيق المصالحة بين الشعوب والتفاهم بين الأمم. وهي في انتظار الوقت الذي تحل فيه أغاني السلام محل قعقعة السلاح.

إن السلام في الشرق الأوسط يفترض إنشاء دولة فلسطينية. ويفترض تحقيق السلام في الشرق الأوسط الاعتراف بإسرائيل وبحقها في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. ويتضمن تحقيق السلام في الشرق الأوسط من ثم التنفيذ الدقيق من جانب جميع الأطراف لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) والذي يشير إليه القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) كما يتضمن تنفيذ المبدأ الأساسي ومؤداه الأرض مقابل السلام. ولا بد من تلك الشروط لإقامة سلام عادل ودائم، أي السلام الذي تشارك جميع الأطراف في تحقيقه؛ السلام الذي ينبع من الحوار والتفاوض بمنأى عن أي عنف. ومثل هذا السلام لا يمكن فرضه بقوة السلاح. فالسلام المفروض بقوة السلاح مآله الفشل. وهذا هو اقتناع الكاميرون الدائم، والموقف الذي تدافع عنه بلادي.

ولذلك يقع على عاتق مجلس الأمن تشجيع الفلسطينيين والإسرائيليين على استئناف مسار التفاوض والحوار بغية تعزيز السلام العادل المستند إلى شتى المبادرات الجديدة والقديمة، بما فيها المبادرة الأخيرة التي طرحتها المملكة العربية السعودية.

وإن من واجبنا - كما قلنا دائما ونكرّر الآن - أن نقوم بالنيابة عن هذين الشعبين الشقيقين اللذين كتب عليهما أن يعيشا معا، كما ينسى في أغلب الأحيان وداخل قلوب كل منهما، بتهيئة ثقافة حقيقية من السلام حولهما. ومن واجبنا أن نهبّ لمساعدة هذين الشعبين الشقيقين - اللذين شنّا بعضهما ضد بعض حربا طيلة أكثر من ٥٠ سنة حتى الآن - من أجل تحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل عمان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد الهنائي (عمان) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

في هذه القاعة، استمعنا مؤخرا إلى الأمين العام يقول إنه ما لم يحدث شيء ما، فإن من المحتمل جدا أن تزداد حدة العنف في الشرق الأوسط. وقد شكّلت تلك الكلمات تحديا رئيسيا لنا جميعا، للإسرائيليين والفلسطينيين، ولمجتمع الشرق الأوسط، والمجتمع الدولي ككل وبالتالي للأمم المتحدة.

إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يخيّم على المجتمع الدولي كمهمّة لم تنجز بعد، مهمة تسيطر على ضميرنا الجماعي بشكل دوري بصور الصراع المفجعة الذي لا نهاية له على ما يبدو. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ألا تسمح بتغلب اليأس. ويجب أن لا نصبح مجردين من الحس تجاه تلك الصور من الموت والدمار. إن العنف الذي يهدّد بالانتشار إلى كل مكان لا يمكن أن يكون الطريق إلى حلّ. ليس هناك حلّ عسكري ولن نتعب من تكرار ذلك.

ومن اللازم وقف دوامة العنف وحماية السكان المدنيين وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي. ونحن نتفق مع الذين يجلسون حول هذه الطاولة والذين يؤكدون بأنه ما من شيء – لا عمل ولا مبادرة دولية – يمكن أن يحل محل إرادة الأطراف في التفاوض. ولذلك، فإننا ندعو تلك الإرادة إلى مواصلة الحوار المباشر.

ويتحمل المجتمع الدولي، على أية حال، مسؤولية واضحة في الشرق الأوسط لا يستطيع التهرب منها . إنها مسؤولية الأمم المتحدة، وبالطبع مسؤولية مجلس الأمن. وقد قال الأمين العام كوفي عنان إنه يجب علينا أن نتوصل إلى صيغ جديدة وبارعة واقتراحات قابلة للتنفيذ لإنجاز هذه المهمّة. قبل كل شيء، لبلوغ هذا الهدف، يجب أن نكون على استعداد لمناقشة المسألة في مجلس الأمن بروح من الاحترام والتفاهم المتبادلين.

في الأسابيع الأخيرة، أتيحت لنا أربع فرص لمعالجة هذا البند – مرتان في المشاورات ومرتان في الجلسات العلنية. وفي ضوء الظروف والتطوّرات، فإن هذه العملية تحدو بمجلس الأمن إلى أن ينظر في المبادرات المشجعة والقابلة للتنفيذ. وتعتبر المناقشة التي نجريها عشية اليوم في حد ذاتها فرصة تم استغلالها تماما لاستكشاف النهج التي يسعى إليها المجتمع الدولي. وقد أشار أعضاء المجلس بالفعل إلى الاقتراحات الوثيقة الصلة بالموضوع، مثل مبادرة المملكة العربية السعودية التي تستأثر اليوم بالاهتمام والاعتبار في إسرائيل، وفلسطين، والبلدان العربية، وأوروبا والولايات المتحدة.

ومن واجب الأمم المتحدة أيضا أن تقوم باستكشاف آليات بناء الثقة. ويتسم الدور الذي يضطلع به منسّق الأمم المتحدة الخاص بأهمية بالغة، سواء في حد ذاته أو ضمن سياق ما يسمّى بمجموعة الأربعة. كما إن من واجب الأمم المتحدة أن تقوم بتعزيز الأنشطة الإنسانية، وتلبية احتياجات السكان المدنيين ودفع المصالحة. لكلّ هذه الأسباب، ونظرا لآمالنا في المستقبل، فإن بلدي مقتنع ويعتقد بحزم بأن الأمم المتحدة جزء من الحلّ.

كما تتسم الجهود الدولية الأخرى بأهمية بالغة ويجب أن لا يستغنى عنها. وقد حيّا المجتمع الدولي بأمل وطيد نتائج مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، واتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣، وقمّة شرم الشيخ عام ٢٠٠٠ والاقتراحات الواردة في تقرير ميتشل وخطة تنت. ويجب ألا ينسى الإسرائيليون والفلسطينيون تلك الالتزامات لأنها رمز لما يمكن تحقيقه عندما تتوفر الإرادة. وتود المكسيك أن ترى إحياء الأمل في

الحوار والسلام في المنطقة. أما ما يوصي به تقرير ميتشل فهو المصالحة، والثقة المتبادلة والتعقل.

وإننا ندعو الطرفين فورا إلى تنفيذ توصيات خطة تنت وتقرير ميتشل. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار هو من الأهمية بمكان، فإن من الضروري أن تبدأ المفاوضات فورا بين الطرفين كدليل على الإرادة والرغبة بكل حزم في استئناف عملية سلام طويلة المدى.

وتكرر المكسيك تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونكرّر موقفنا بمساندة حقّ جميع دول المنطقة في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وفي تحقيق الرفاهية معا. وتحثّ المكسيك ممثلي مجموعة الأربعة – الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة – على تكثيف تعاونهم مع الأطراف للتوصل إلى تسوية للحالة الراهنة في الأراضي المحتلة. ونظرا لما يتسم به الاقتراح العربي السعودي لخطة السلام في المنطقة من أهمية حيوية، فإننا يجب علينا متابعته – وستعمل المكسيك على تحقيق ذلك.

إن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط هو هدف سياسي نطمح إليه. بيد أنه يجب ألا تغيب عن بصرنا حقيقة أنه إذا أردنا تحقيق السلام، فإن مهمة إعادة الإعمار ستكون من ثم على جدول الأعمال. وحالما يتحقق السلام، يتعين استعادة ما يلزم من القدرات المادية والحبية. وذلك يتطلب تنسيق الجهود بين جميع الوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وإعادة الأمل إلى شعب في مستقبله أصعب من تمديد الأسلاك الكهربائية أو بناء المنازل. وبالعمل معا، علينا أن نجد الطريق المفضي إلى تحقيق كلا الهدفين في الوقت نفسه – أي الأمل في المستقبل والتنمية. وبوصفنا مجتمعا دوليا، علينا واجب تقديم المساعدة، المعنوية والمادية على حد سواء، وإعادة الإعمار الاقتصادي، وبناء الثقة المتبادلة، وتحقيق الازدهار على الصعيد الفردي والجماعي لجميع الشعوب والمجتمعات المحلية في تلك المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

نواصل الآن قائمة المتكلمين. واسمحوا لي أن أُذكِّر بأن البيانات ينبغي أن تقتصر على خمس دقائق.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم سدة الرئاسة لهذا الشهر. وأن أُهنئ سلفكم، ممثل موريشيوس، على قيادته القديرة للغاية.

إن شعب وحكومة إسرائيل ملتزمان بالتفاوض من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط. وهذا التزام راسخ أو متجذر في إيماننا الأساسي بحق جميع شعوب المنطقة في العيش بحرّية، وسلام، وأمن. وحتى بعد أكثر من عام على أعمال العنف، لا نزال ملتزمين بالأحكام المتفق عليها في عملية السلام، الأمر الذي يتطلب من الجانبين الدخول في مفاوضات مباشرة وجها لوجه على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). علاوة على ذلك، نحن قبلنا خطة ميتشل وتوصيات تنت بكاملها، باعتبارها دليلا تفصيليا للخروج من مستنقع الصراع، والاتجاه صوب إجراء مفاوضات وتحقيق السلام في المستقبل.

ولقد دللت إسرائيل على التزامها بالسلام في مفاوضات كامب ديفيد في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وفي التنازلات التي لا سابق لها وفي المخاطر الفائقة التي كنا على استعداد لمواجهتها في سبيل تحقيق السلام. و لم يكن ممكنا

تقديم هذه التنازلات إلا ضمن إطار المفاوضات المباشرة وجها لوجه. ويبين لنا التاريخ مرارا أن السلام لا يمكن فرضه، وأنه لا وجود لبديل من المحادثات المباشرة بين الأطراف.

والمقترحات الإسرائيلية البعيدة الأثر لتحقيق السلام كوفئت بشن حملة متعمدة من أعمال العنف والإرهاب. فطوال ١٧ شهرا، تواجه إسرائيل حملة منظمة، بوحي ودعم من أعلى المستويات في القيادة الفلسطينية. فالمدنيون الإسرائيليون يتعرضون لكل شكل من أشكال الاعتداءات الإرهابية: الانتحار بالقنابل في المطاعم والمقاهي المزدحمة بالرواد، وعمليات خطف مواطنينا وقتلهم، ونصب الكمائن على الطرقات وشن هجمات للقناصة، وهجمات بالقذائف على أراضينا. حتى وبعدما دعا المجتمع الدولي على نحو راسخ وبصورة متكررة إلى وقف الأعمال العدائية، أخذت القيادة الفلسطينية تراوغ وتعتمد أنصاف حلول علنا، بينما تواصل التخطيط لأعمال العنف سرا.

والآن أخذ يظهر خطر جديد. ففي الأسبوع الماضي، احتجزت قوات تركية ثلاثة أشخاص مرتبطين بالقاعدة كانوا قد سافروا من أفغانستان، عبر إيران، إلى تركيا، وأزمعوا – لو لم يتم اعتقالهم – على مواصلة السفر إلى لبنان ومنه إلى إسرائيل لشن هجمة إرهابية في مدينة إسرائيلية.

إن القيادة الفلسطينية تتظاهر أمام العالم بإدانة الإرهاب، بينما تشرّعه وتؤيده في الداخل. وبالنسبة للمشاهدين في الغرب، المعروف أن الممثلين الفلسطينيين يتكلمون لغة السلام، ولكن بالنسبة لشعبهم بالذات، يتكلمون لغة الحقد والحرب المقدسة. فالقتل والشهادة يمجدان في مدارس وكتب السلطة الفلسطينية؛ وأعضاء حماس، والجهاد الإسلامي، ومجموعات الإرهابيين الأخرى، يمجدون كأبطال وطنيين. وفي كانون الأول/ديسمبر، عندما مورس الضغط الكافي في نهاية المطاف على الرئيس عرفات للدعوة إلى وقف إطلاق النار، عمل فورا على تقويض تلك الدعوة بإدلاء خطاب دعا فيه مليون شهيد للتضحية بأنفسهم في سبيل القضية الفلسطينية. وهنا في الولايات المتحدة، يدعي الفلسطينيون في أغلب الأحيان إخلاصهم للحملة الدولية المناهضة للإرهاب، إلا أنهم كثيرا ما يقوضون ذلك الادعاء بالتمييز بين بعض الهجمات والبعض الآخر منها. فهل يريد منا الجانب الفلسطيني حقا أن نعتقد بأن مهاجمة أطفال إسرائيليين أبرياء يمكن اعتباره عملا مشروعا من أعمال المقاومة؟

وعلى المجتمع الدولي أن يوضح بصورة مطلقة أنه ليس هناك من تبرير مهما كان لأعمال الإرهاب. فالحملة الدولية الراهنة لمناهضة الإرهاب قائمة على هذا المبدأ: لا يوجد تمييز بين ما يسمى بالإرهاب "الطيب" والإرهاب "السيئ"، أو بين الإرهابيين والأنظمة التي تأويهم وتساعدهم. والشيء نفسه يجب أن ينطبق على هذه الحالة أيضا.

وعندما أعلن الرئيس عرفات التزامه التاريخي، الوارد في رسالته المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والموجهة إلى رئيس الوزراء الراحل، اسحق رابين، لم يظهر أي لبس إزاء ما كان يعتبر إرهابا. فلقد نبذ الإرهاب تماما وبدون تمييز، والتزم بحل جميع المسائل المعلَّقة على أساس الأحكام المتفق عليها، وذلك من خلال إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. علاوة على ذلك، يدعي الفلسطينيون بأنهم قبلوا تقرير ميتشل الذي يحدد الإرهاب بدون تمييز، ويدعو إلى وقف كامل لأعمال العنف. فكيف يمكن لذلك الموقف أن يكون متسقا مع دعم القيادة الفلسطينية الوقح للإرهاب؟

علينا أن نكون واضحين: ليس هناك قضية مهما كانت عادلة، ولا ظلم مهما كان شديدا، ولا هدف مهما كان نبيلا، يمكن أن يبرر القتل المتعمد للمدنيين.

فإلى أين نحن ذاهبون من هنا؟ إننا نرى أن الطريق الوحيد إلى الأمام يتطلب الوقف الفوري والكامل وغير المشروط لأعمال العنف باعتبار ذلك خطوة أولى حاسمة نحو إعادة بدء العملية وإعادة بناء الثقة بين الطرفين. والتوصل إلى تسوية للصراع لا يمكن أن يحصل في جو من الحقد والعنف، ولا يمكن للمفاوضات أن تجري في ظل تهديد الإرهاب. فذلك لا معنى له أخلاقيا أو سياسيا أو دبلوماسيا. ومن غير المتوقع أن تجلس إسرائيل وتتفاوض مع نفس الأشخاص الذين يؤيدون الإرهاب ويقومون به. كما أنه لا يمكن أن يتظاهر الفلسطينيون بأنهم يتفاوضون من أجل السلام في حين يحضّرون لصراع في المستقبل.

إن هذه الازدواجية، وسط حملة الإرهابيين التي لا هوادة فيها، تبعث برسالة إلى الإسرائيليين مفادها أن الفلسطينيين لم يتقبلوا بعد حق دولة إسرائيل في الوجود.

ويعمل هذا على تأكيد الشك في أن عملية السلام هي، ببساطة، حرب تحت اسم آخر في عيون كثير من الفلسطينيين. فإذا كانت القيادة الفلسطينية تريد حقا العيش في سلام مع إسرائيل، جنبا إلى الجنب، لما عملت على إذكاء نيران الحقد وتغاضت عن قتل الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليين كل يوم. لقد فشلت القيادة الفلسطينية في أن تثبت للشعب الإسرائيلي أو المجتمع الدولي، وربما وهذا هو الأهم، للشعب الفلسطيني ذاته، أن هدفها هو التعايش السلمي.

إن الإجراء البنّاء الوحيد الذي ينبغي اتخاذه هنا هو أن يمارس المجتمع الدولي الضغط على القيادة الفلسطينية حتى تتخلى عن حملة الإرهاب التي تشنها وأن تتبنى حلا سلميا للصراع. فإذا فعل المجلس خلاف ذلك، يكون قد وجه رسالة مؤداها أن العنف مقبول. وهو دعوى إلى مزيد من العنف ومزيد من الإرهاب وإلى زيادة الأوضاع الراهنة تدهورا.

يجب أن يقاوم المجتمع الدولي الاتجاه إلى تناول الصراع في الشرق الأوسط بمحاولة إيجاد منطقة وسطى بين الإرهابيين وضحاياهم، وصياغة حل توفيقي بين البادئين بالعنف والذين عليهم مناهضته. والاثنان غير متكافئين من الناحية الأخلاقية. لقد دأب الفلسطينيون طيلة ١٧ شهرا، على إثبات أن العنف يفيد ودأبت إسرائيل على إثبات عدم فائدته.

ولا ينبغي أن يكون مجلس الأمن محايدا هنا أو أن يشجع العنف الفلسطيني بتقديم مجموعة متزايدة دوما من المكافآت والحوافز مقابل وقف لإطلاق النار. يجب إنهاء العنف دون شروط. فبعد ما يقرب من عام ونصف من إراقة الدماء، التي تحثها القيادة الفلسطينية وتدعمها، من المؤكد أن تقديم أي حافز مقابل إنهاء الإرهاب سيؤدي إلى مزيد من العنف فقط.

إن المأساة الحقيقية بالنسبة للصراع في الشرق الأوسط تتمثل في أن عملية السلام أوشكت على أن تحقق التوصل إلى تسوية نهائية منذ نحو عام ونصف فقط. وتظل إسرائيل على استعداد لإعادة تنشيط هذه العملية. ونكرر: إننا ملتزمون بتتابع الخطوات المحددة في تقرير ميتشل وأولها وقف العنف بصورة تامة. ونحن ملتزمون كذلك بالعودة إلى اختصاصات عملية السلام المتفق عليها، وقد عقدنا العزم على عدم مكافأة العنف وعدم السماح له بالتأثير على نتائج المسائل التي سيجري التفاوض بين الأطراف بشأنها.

إني أحث مجلس الأمن على تأييد موقف عدم مقبولية العنف والامتناع عن دعم أي إجراء ينتقص من

هدفنا العاجل والحاسم المتمثل في إنهاء العنف حتى نستطيع العودة بجدية إلى عملية التفاوض المتفق عليها. فلا أمل في أن ينال الإسرائيليون والفلسطينيون حقهم المشروع في العيش في سلام وأمن إلا من خلال هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن بلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية – أيسلندا وليختنشتاين – تنضم إلى هذا البيان.

يدين الاتحاد الأوروبي بقوة اندلاع الإرهاب والعنف الأخير في الشرق الأوسط الذي أدى إلى مزيد من الضحايا منها عدد كبير من المدنيين، ويعرب عن استيائه إزائه ونود أن نعرب عن عميق مشاعر المواساة للإسرائيليين والفلسطينيين، وكلاهما ضحايا لهذه الحالة.

يجب وقف تصاعد العنف الحالي فورا ووضع حد لمعاناة الشعبين. وعلى الطرفين أن يتخذا تدابير عاجلة لإعادة الهدوء والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل لصراع لا يوجد له سوى الحل السياسي. ونناشد الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتقديم منظور يختلف عما يجري من إدامة العنف ومعاناة شعبهما. إن غياب مثل هذا المنظور يشجع مواصلة المواجهة فقط ويخدم أغراض المتطرفين.

يجب إنهاء الإرهاب والعنف. وعلى كل جانب أن يواجه مسؤولياته وأن يتخذ إجراءات فورية بعزم.

وينبغي أن تبذل السلطة الفلسطينية ورئيسها المنتخب، السيد ياسر عرفات قصارى الجهود لوضع حد للإرهاب والانتفاضة المسلحة، وحل جميع الشبكات الإرهابية، واعتقال مرتكبي هذه الأفعال وملاحقتهم جنائيا. ونرحب في هذا الصدد باحتجاز قوات الأمن الفلسطينية للمشتبه في اشتراكهم في مقتل وزير السياحة اليهودي.

ومن أجل القضاء على الإرهاب والعمل من أجل السلام، تحتاج إسرائيل إلى شريك. وهذا الشريك هو السلطة الفلسطينية ورئيسها المنتخب، السيد ياسر عرفات، الذي لا ينبغي إضعاف سلطته وقدرته على مقاومة الإرهاب بوضع قيود على سفره وعقبات أخرى أمامه.

يجب أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بسحب قواتها العسكرية ووقف عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، ورفع عمليات الإغلاق وكل القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني وعلى قيادته، ويجب التجميد الكامل لأنشطة المستوطنات كخطوة فورية. ويتعين إنهاء الإجراءات المتخذة ضد مرافق السلطة الفلسطينية وتدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية والمرافق الأخرى التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين والممولة من الاتحاد الأوروبي ومن المانحين الآخرين. ونناشد الحكومة الإسرائيلية أن تيسر وصول الموظفين العاملين في المجال الإنساني والمساعدة إلى السكان الفلسطينيين.

إن الأمن مسألة ذات أولوية، ولكن لا ينبغي عزلها عن ضرورة وجود منظور سياسي واقتصادي من أجل الشعب الفلسطيني. وتحقيقا لهذا الغرض، أصدر الاتحاد الأوروبي، في إعلان لايكن الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي، وفي النتائج الأخيرة التي اعتمدها وزراء خارجية

الاتحاد، نداء حازما إلى الطرفين لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ خطة تنيت بغية وقف إطلاق النار وتنفيذ توصيات لجنة ميتشل، فورا ودون شروط. إن هدف السلام يتطلب تنفيذ تدابير أمنية وسياسية، على التوازي، بشكل متداعم.

وكما أوضح الأمين العام لمجلس الأمن، يوم الخميس الماضي.

''تقوم مختلف الجهات حاليا باقتراح أسلوب تفكير جديد وأفكار ابتكارية جديدة. وينبغي لنا أن نرحب بذلك، وينبغي لكل من الطرفين وللمجتمع الدولي النظر بصورة عاجلة ومتعمقة في هذه الأفكار'' (S/PV.4474، ص ٣)

وفي هذا الصدد، يشجع الاتحاد الأوروبي الاتصالات الجارية بين الجانبين، وخاصة بين وزير خارجية إسرائيل، السيد شيمون بيريز، ورئيس المجلس التشريعي الوطني الفلسطيني، السيد أبو علاء. ويرى الاتحاد الأوروبي أن مقترحات ولي عهد المملكة السعودية خطوة إيجابية ويتطلع إلى زيادة بلورتها.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الأمور الضرورية ذات الأهمية الملحة قيام الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبلدان العربية التي يعنيها الأمر أكثر من غيرها باتخاذ إجراء متضافر ومتسم بالإصرار لمساعدة الطرفين على كسر حلقة العنف والالتزام باستئناف المفاوضات السياسية. وفي هذا الصدد، فإن الممثل السامي للمجلس الأوروبي، السيد خافيير سولانا، موجود الآن في المنطقة لمواصلة القيام بالاتصالات اللازمة بالطرفين كبادرة على التزامنا بمساعدتهما في إيجاد حل نهائي للصراع.

ونشدد على أن أي تسوية عادلة ودائمة لهذه القضية يجب أن تستند إلى مبادئ مؤتمر مدريد، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ولدى الاتحاد الأوروبي اقتناع بأن إيجاد آلية نزيهة للرصد من شأنه أن يخدم مصالح كلا الطرفين، ويعرب عن استعداده للقيام بدور نشط في إقامة آلية من هذا القبيل. ولا يقل عن ذلك أهمية كوسيلة لتشجيع السلام التخفيف من وطأة الحالة الاجتماعية الاقتصادية الصعبة التي يعانيها الفلسطينيون.

ولن يدخر الاتحاد الأوروبي وسعاً في محاولته الإسهام في الحد من العنف وضمان إمكانية أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ويتطلب ذلك إعادة التأكيد لحق إسرائيل النهائي في العيش بسلام وأمن ضمن حدود دولية معترف بها، والتسليم الكامل بهذا الحق، كما يتطلب إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وقادرة على البقاء وإنهاء الاحتلال الواقع على الأراضي الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا، الذي طلب الكلمة نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور وفدي أن يراكم يا سيدي تترأسون هذا الاجتماع الهام. ومن المطمئن حقاً أن نرى مجلس الأمن يعود إلى مناقشة مسألة فلسطين.

قبل خمسة أيام قدم الأمين العام تقييماً لعله الأكثر تشاؤما عن الحالة في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن تكون رسالة الأمين العام أشد إلحاحاً مما هي بالنسبة لمجلس الأمن، الذي تتمثل ولايته في صون السلام والأمن. فقد جاء فيما قاله الأمين العام أننا حقاً ''نقترب من حافة الهاوية'' (S/PV.4474، الصفحة ٣).

وقد رأت حركة عدم الانحياز على الدوام أنه لا يمكن في نهاية المطاف أن يوجد حل عسكري للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولا يمكن لاستمرار العنف في التصاعد أن يسهم في التوصل إلى أي حل في الشرق الأوسط. والواقع أن حوادث الأشهر الـ ١٨ الماضية قد برهنت بجلاء على استحالة حل هذه الأزمة من جانب واحد. فالاحتلال الأجنبي، والأنشطة الاستيطانية، والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، وعمليات القتل خارج القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر هي الأسباب الجذرية للعنف وانعدام الأمن في هذه المنطقة.

وقد كرس مجلس الأمن مبدأ الأرض مقابل السلام منذ سنين عديدة في قراريه ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين ما زالا يشكلان الأساس المقبول دوليا لتسوية هذا النزاع عن طريق التفاوض.

وقد أنشئت السلطة الفلسطينية بمثابة أداة للمساعدة على إرساء أسس السلام بين أوساط الشعب الفلسطيني. غير أن مؤسسات السلطة الفلسطينية تجد نفسها مستهدفة من قبل الهجمات العسكرية اليومية التي يشنها الجيش الإسرائيلي. ويرمي هذا الجهد المنسق إلى إضعاف الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية والنيل من مصداقيتهما. ويشكل استمرار القيود المفروضة على تنقل الرئيس عرفات، والرامية إلى إبقائه رهن الاعتقال المترلي الفعلي، محاولة أخرى لإذلال زعيم الشعب الفلسطيني لا يمكن قبولها. بيد أننا نرى أن جميع هذه الأعمال لا يمكن إلا أن تزيد من صعوبة التوصل إلى السلام.

وترى حركة عدم الانحياز أن الإسرائيليين والفلسطينيين قد لا يستطيعون إنهاء حلقة العنف واستئناف الحوار دون مساعدة دولية متسمة بالتصميم. فيجب أن يدعم المجتمع الدولي وضع خطة للسلام وأن يكفل وجود رصد فعال لتنفيذ الاتفاقات المبرمة. ونرى أن الأمر يتطلب وجود آلية للرصد متعددة الجنسيات تتمتع بالمصداقية في الميدان، بالرغم من أنه لم يتم إقناع مجلس الأمن بعد بذلك.

وقد اضطلعت جنوب أفريقيا بكثير من المبادرات لتيسير التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط على النحو الذي تشترطه حركة عدم الانحياز. فلحركة عدم الانحياز موقف مبدئي معروف يدعو لقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. وقد دعا الرئيس مبيكي مؤخراً كبار السياسيين المناصرين للسلام في الشرق الأوسط، من فلسطينيين وإسرائيليين على السواء، إلى الانضمام إليه وإلى عدة شخصيات بارزة من جنوب أفريقيا في منتجع رئاسي في ضيعة سبير للنبيذ بكيبتاون خلال الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وكانت أهداف منتجع سبير تتمثل فيما يلي: دعم المبادرات الجارية من أجل تهيئة مناخ مواتٍ لاستئناف مفاوضات السلام، وشرح تجربة جنوب أفريقيا في المفاوضات وصنع السلام والتحول إلى الديمقراطية، وتقديم الدعم لتعزيز معسكري السلام في فلسطين وإسرائيل، فضلاً عن الديناميكية العامة الخاصة بإحلال السلام في هذه المنطقة.

ويبرهن البيان الصادر عن منتجع سبير في نهاية هذا الاجتماع على أنه ما زال يوجد في كل من إسرائيل وفلسطين قادة ملتزمون التزاماً صادقاً بالحوار وبناء شراكة من أجل السلام. ويواصل الرئيس مبيكي وزملاؤه التباحث من أجل البناء على المبادرة المذكورة.

ولا يزال الأمل قائماً، حتى في وسط هذا اليأس المتنامي. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها المجموعات الدولية الأخرى، من قبيل الاتحاد الأوروبي، لالتماس طرق جديدة من أجل استئناف عملية السلام. كما نرى من المطمئن بصفة خاصة تلك البوادر التي ظهرت مؤخراً على

حدوث انتعاش في صفوف معسكري السلام بكل من إسرائيل وفلسطين. وفي ذلك اعتراف أساسي بأن المصالحة والسلام يكمنان في أيدي الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم في نهاية المطاف. ومن واجبنا على نحو جماعي أن ندعمهما في مسعاهما لتحقيق السلام، إذ أن للمجتمع الدولي أداء دور خاص في التشجيع على عودة أنصار السلام في كل من إسرائيل وفلسطين إلى الظهور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

سمو الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على عقد هذه الجلسة الطارئة بناء على طلب المجموعة العربية. كما أتوجه إليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني على ثقة من أن خبراتكم ومهاراتكم ستقود أعمال المجلس إلى النجاح المنشود. واسمحوا لي أن أتوجه بجزيل الشكر إلى سلفكم سعادة السفير كونجيل للكفاءة المشهود بها التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي. كما أود أن أعبر عن الشكر والتقدير للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوثه الخاص، السيد تيري لارسن، للجهود التي يبذلانها من أجل الخروج من الوضع المتأزم الخطير الذي تشهده منطقتنا.

ما زالت الاعتداءات الإسرائيلية، بما تحمله من تبعات خطيرة على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية ومؤسساته وبنيته التحتية، تؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع بين الطرفين، وفي المنطقة بأسرها بما ينعكس على أمنها واستقرارها ككل.

ولقد ثبت أن تلك الاعتداءات بما تتضمنه من استمرار انتهاج سياسة الاغتيالات، ونسف المنازل، والحصار الأمني والاقتصادي للمدن والقرى الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وقيادته، لم توفر ولن توفر الأمن والأمان للحكومة الإسرائيلية، وقبل ذلك للشعب الإسرائيلي. علاوة على أن تلك الاعتداءات تشكل انتهاكا صارخا للاتفاقيات الموقّعة بين الطرفين، ولقواعد القانون الدولي الإنساني والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، يدين وفد بلادي تلك الأعمال المرفوضة وغير المبررة على الإطلاق. كما يدين استهداف وقتل السكان المدنيين من الجانبين. ويشدد في نفس الوقت على أن حل هذا الصراع يجب أن يأخذ في الاعتبار مبدأ التعايش السلمي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وعليه فقد آن الأوان للحكومة الإسرائيلية، وأكثر من أي وقت مضى، أن تدرك أن تحقيق الأمن والاستقرار يستلزم عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات كندين متساويين يسعيان لتسوية تكفل حقوقهما ومستقبلهما واتخاذ خطوات متبادلة متوازنة، وعلى أساس ما تم التوصل إليه من اتفاقات والتزامات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفي مقدمتها وقف استخدام الآلة الحربية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وفك الحصار عن فخامة الرئيس ياسر عرفات.

إن القيام بتلك الخطوات يشكل المدخل للبدء في تنفيذ توصيات لجنة ميتشل الهادفة أساسا لخلق الظروف الملائمة للعودة إلى طاولة المفاوضات. وإن بدء مفاوضات الوضع الدائم يشكل أولوية ملحّة ليتم تحقيق الهدف الرئيسي لعملية السلام المتمثل في إنهاء الاحتلال بشكل كامل وتلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة القابلة للبقاء على أرض وطنه وتوفير الأمن لإسرائيل.

إن وفد بلدي يرحب بالتصريحات الأخيرة لسمو ولي عهد المملكة العربية السعودية. ويكرر دعوته مجددا إلى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق من خلال دعوة إسرائيل إلى الانسحاب الكامل والفوري للمناطق التي أعادت احتلالها، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، التي يستحقها قانونا طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين تحت الاحتلال لعام ١٩٤٩. وفي هذا الإطار، قابل الأردن بارتياح نتائج مؤتمر جنيف الذي عقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. كما ندعو مجلس الأمن إلى إلزام إسرائيل بتنفيذ قراراته، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين استندت عليهما عملية السلام، وإنفاذ الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

وختاما، فإن وفد بلدي يكرر تضامن الأردن ملكا وحكومة وشعبا مع الرئيس ياسر عرفات والشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه لنيل حقوقه المشروعة حتى تتحقق مطالبه الوطنية العادلة وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يجتمع مجلس الأمن اليوم لبحث الوضع المتردي في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي بلغ درجة من السوء يستحيل على المجلس، وهو ضمير المجتمع الدولي وصوت الشرعية الدولية، أن يتجاهلها أو أن يبقى صامتا بشأنها.

إن القصف والعنف والدمار والموت الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، والحصار المفروض على القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني، والعنف السافر الذي يتعرض له آلاف المدنيين الفلسطينيين يوميا، وسقوط الضحايا قتلى وجرحى - كل هذا مرجعه اعتقاد الحكومة الإسرائيلية أن العنف والقمع وحدهما كفيلان بمواجهة الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية يمكن أن يدوم، وأن الانتفاضة الشعبية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ ١٨ شهرا يمكن إخمادها بالقوة العسكرية الغاشمة والعنف ضد الأبرياء والعزّل من أبناء فلسطين.

إن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق ويستقر إلا من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام طبقا لمفهوم قمة مدريد عام ١٩٩١.

إن السبيل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط يستوجب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء وآمنة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس الشرقية. إن الأمن لا يمكن أن يكون حكرا لطرف واحد، وإنما يجب أن يكون متكافئا للفلسطينيين وللإسرائيليين على حد سواء، فيأوي المواطن الفلسطيني إلى فراشة آمنا مطمئنا، مثله في ذلك كمثل المواطن الإسرائيلي.

إن تدمير المنشآت الفلسطينية وتصفية القيادات الفلسطينية وقتل أبناء الشعب الفلسطيني لن يكسر حلقة العنف في الشرق الأوسط، وإن تدمير الاقتصاد الفلسطيني وهدم البنية الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن يكسر شوكة النضال الشعبي الفلسطيني. من هنا فإن مجلس الأمن يواجه تحديا حقيقيا اليوم، تحديا لمصداقية الضمير العالمي، ومقدرته على تقصي حقائق الوضع في الأراضي الفلسطينية

المحتلة والتدخل لوقف العنف السافر الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلية.

إن الشرق الأوسط يتشوق إلى إقامة السلام الشامل والدائم. وإن ذلك السلام، ولكي يتحقق ويكون له صفة الدوام والاستمرارية، فإن مصر تؤكد على ضرورة تحقيق العناصر التالية.

أولا، انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي احتلت بعد ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ثانيا، ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة الفاعلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ثالثا، الاعتراف المتبادل بالحق في الأمن لجميع الشعوب والدول بالشرق الأوسط، من خلال ترتيبات متفق عليها تتسم بالتكافؤ بين الجميع.

رابعا، إقامة علاقات حسن جوار وتعاون بناء بين كافة شعوب ودول المنطقة في كافة المجالات.

إن هذه الأهداف العادلة والنهائية لتسوية مرضية يجب أن تحظى بالقبول من كافة الأطراف، ونحن نثق أن الجانب الفلسطيني والعربي قد تبنى فعلا هذا النهج في كل المواقف العربية التي أعلن عنها منذ قمة مدريد في عام ١٩٩١. ويبقى أن يلتزم الجانب الإسرائيلي بالإعلان عن تبنيه لهذا النهج أيضا. إن التحرك نحو تنفيذ هذه الأهداف النهائية لهذا النزاع الذي استغرق أكثر من مائة عام يتطلب عودة الأطراف إلى مائدة المفاوضات والبحث في كيفية التنفيذ العملي والفعلي لهذه الأهداف، ويقود ذلك، بطبيعة الحال، إلى المطالبة – مرة أخرى – ببدء هذه المرحلة من خلال وقف المواجهات المسلحة والانطلاق في تنفيذ توصيات تقرير ميتشل وتفاهمات تنت، وغيرها من اتفاقات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في كافة عناصرها.

ستُبقي بلادي، مصر، على هذه الرؤية الواضحة لكيفية التحرك نحو تحقيق هذه التسوية العادلة والشاملة للنزاع. كما ستبقي على التزامها بالعمل البنّاء والجاد من أجل المساهمة الفعّالة في تحقيق هذا الهدف السامي، وهو تحقيق السلام الشامل والعادل لكافة شعوب ودول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن سعادتي وارتياحي لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن، ولا شك أن جميع الدول الأعضاء تشاطرني ذلك الشعور للطريقة الجديرة بالثناء الكامل التي أدرتم بها أعمال المجلس حتى الآن. كما أن وفدي سعيد جدا برؤية المكسيك وهي تعود إلى المجلس لتقدم إسهاما سيكون بلا شك ثمينا جدا في تحقيق نتيجة ناجحة لأعماله.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن مدى امتناني لسفير موريشيوس، الذي يستحق شكر منظمتنا على الطريقة البارعة والفعالة بدرجة لافتة للنظر التي أدار بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

ما هي الأزمة الأخرى التي يمكن أن تستحق بشكل مشروع اهتمام مجلس الأمن بقدر ما تستحقه الأزمة التي نشهدها اليوم، مع تزايد الرعب والعجز كل يوم في فلسطين المحتلة. إننا ممتنون لجميع أعضاء المجلس على إدراكهم لخطورة وإلحاحية هذا الأمر وذلك من خلال قبولهم طلب الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، مدعوما من مجموعة الدول العربية، بعقد جلسة فورية لمجلس الأمن.

إن الدرجة غير المسبوقة للوحشية التي وصل إليها الجيش الإسرائيلي في الأسابيع القليلة الماضية والوسائل

العسكرية الشنيعة المستخدمة لضرب مقاومة الشعب الفلسطيني لم تعد تترك مجالا للشك في العبارة التي ينبغي استخدامها في وصف الحالة. وبالرغم من الإنكار العنيد من الإسرائيليين، فما من شك في أن هذه حالة حرب. ومن ثم فهي تتطلب التنفيذ العاجل لصكوك القانون الإنساني الدولي ذات الصلة، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، من أجل ضمان حماية شعب فلسطين، الذي يستهدفه جيش نظامي، وذلك دون الحكم مسبقا على أية تدابير حماية إضافية يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذها بصفة عاجلة في إطار الميثاق.

ومن الواضح تماما أن الأعمال العسكرية التي يتم توجيهها ضد مباني السلطة الفلسطينية وتدمير هياكلها الأساسية، والاجتياحات المتكررة للأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والعزل الجسدي للقيادة الشرعية، المنتخبة ديمقراطيا من الشعب الفلسطيني والممثلة في شخص الرئيس ياسر عرفات، والمضايقات العسكرية والدبلوماسية التي ما فتئت تُمارس على السلطة الفلسطينية كلها جزء لا يتجزأ من سياسة متعمدة للإجهاز على ما تبقى مما تم تحقيقه في أوسلو ولتمزيق ديناميكية السلام التي استُهلت في مدريد.

علاوة على ذلك، فإن عرقلة أية محاولة لتنشيط عملية السلام تحت الذريعة الخادعة للرد على أعمال المقاومة التي نتجت عن تصاعد مشاعر شعب ظل محتلا عبر أجيال، وعن الاغتيالات السياسية وإرهاب الدولة، تم الآن رفعه إلى مرتبة السياسة الوطنية، يقرها علنا مجلس الوزراء والحكومة في إسرائيل، والتي يتم تطبيقها بتعنت، بالرغم من الإدانة الإجماعية من جانب المجتمع الدولي، وذلك في سعى واضح ومتعمد جدا لخلق المزيد من الظروف السلبية للعملية السياسية وزيادة التشجيع على تصعيد حدة العنف.

والهدف من ذلك في الواقع هو النيل من مصداقية السلطة الفلسطينية، وكسر تشكيلاتها الداخلية وجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحفاظ على النظام العام، مع مطالبتها في نفس الوقت بالسيطرة على التمرد المشروع للشعب ضد المحتل، وهو التمرد الذي يغذيه عنف القمع المتزايد يوما بعد يوم، مما يؤدي إلى حلقة جهنمية من شأنها أن تتسارع وأن تصل إلى نقطة اللاعودة إن لم نتوخ جانب الحذر.

بعبارة أخرى، فإن هذه السياسة الإسرائيلية، المحبوكة على نحو متقن، تستهدف التشكيك في أهلية، وتشويه مفهوم، الدولة الفلسطينية المسؤولة القابلة للحياة والنمو، وهو الهدف النهائي لعملية السلام، وبخاصة أن هذه المطالبة الدائمة للشعب الفلسطيني قد أحرزت طفرة هامة يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ، عندما أشار إليها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في الوقت نفسه، وبغية أن تعرقل تماما، أي فرصة أخري لإعادة إطلاق عملية السلام، تواصل الحكومة الإسرائيلية، دون كلل أو خوف من عقوبة، تنفيذ سياستها التوسعية، منتهكة قرارات الأمم المتحدة، دون التفات لنداءات المجتمع الدولي التي تدعوها إلى تجميد سياساتها الاستيطانية. وكانت نتيجة هذه السياسة الإسرائيلية، وهي الأسوأ من نوعها، أن أصبح الشرق الأوسط يقف اليوم على حافة الهاوية، وهي الأقرب إلى المواجهة العامة على الإطلاق.

وإزاء هذا الوضع، لا بد للمجتمع الدولي أن يكف عن اتخاذ موقف المتفرج السلبي، الذي يشاهد منطقة الشرق الأوسط وهي تغرق في بحار العنف، وأن يتحمل مسؤولياته بشجاعة وعزم قبل أن تسقط هذه المنطقة الحساسة، مثلما

حذرنا الأمين العام، في براثن حرب شاملة، بما ينطوي عليه ذلك من آثار مأساوية على الجميع.

من هذا المنطلق، ترى الجزائر أن النية المعلنة للأمين العام بتكثيف المشاورات، من خلال المنسق الخاص، مع أعضاء ''المجموعة الرباعية'' والأطراف الإقليمية والدولية الأخرى المهتمة بهذه المسألة، أمر مؤات وجدير بالترحيب.

غير أن وفدي يعتقد أن المطلوب بشكل ملح من مجلس الأمن، في إطار مسؤولياته الخاصة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين ودوره الذي لا بديل له، أن يتدخل بصورة مباشرة من خلال إدانة هذه السياسة الأسوأ من نوعها التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، وأن يدعو إلى الوقف الفوري للعنف، وأن يوفد، على الفور، بعثة تتألف من أعضائه لكي تبحث، في الأراضي المحتلة، السبل والوسائل الكفيلة بتوفير الحماية التي يحق للشعب الفلسطيني أن يتوقعها من المجتمع الدولي، لا سيما من خلال نشر مراقبين دوليين، ومن أجل ترتيب كل العناصر توطئة لاتخاذ إجراءات ناجعة وذات أولوية لتخفيض مستوى العنف وإعادة إطلاق عملية السلام.

لذلك، وحتى يمكن استعادة الحد الأدنى من الثقة، وإصلاح جسر الحوار الذي انقطع، وإعادة إطلاق عملية السلام بعزم متزايد، وبروح جديدة، ونأمل أن يتم ذلك بفرص أكبر للنجاح هذه المرة، نعتقد أنه لا بد لنا أن ننطلق من قاعدة مشتركة مقبولة للجميع ويقبلها الجميع، مثل تلك الواردة في توصيات تقرير ميتشل وخطة تنت.

واستنادا إلى نهج متوازن، فإن تقرير ميتشل يتوخى عددا من التدابير التي من شأنها أن تساعد على العودة إلى مسار عملية السلام المتعثرة منذ فترة طويلة، وذلك من خلال وقف أعمال العنف، وتجميد الاستيطان وإعادة الثقة واستئناف المفاوضات. وعلى مجلس الأمن أن يدعو إلى التنفيذ الكامل والعاجل لهذه التوصيات. علاوة على ذلك، فمن الضروري أيضا أن تنشأ على وجه السرعة آلية رصد محايدة في الميدان لمتابعة تنفيذ تقرير ميتشل.

إننا على اقتناع اليوم أكثر من ذي قبل بأن السلام خيار استراتيجي وأنه ليس ثمة بديل عن العودة إلى طاولة المفاوضات. لذا، تلتزم الجزائر التزاما راسخا بفكرة التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة للصراع في الشرق الأوسط، على أساس من الشرعية الدولية، ووفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، واحترام إسرائيل للتعهدات التي قطعت في إطار عملية السلام، لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام المتفق عليه في مدريد، وعلى أساس الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. ومن شأن هذه التسوية أن تسمح بتحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل المملكة العربية السعودية، يطلب فيها دعوته للاشتراك في المناقشة بشأن البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) مقعدا إلى جانب قاعة المجلس

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المجدوب (تونس) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بعبارات الشكر على استجابتكم السريعة لعقد اجتماع فوري لمجلس الأمن للنظر في الوضع الراهن بالأراضي الفلسطينية المحتلة والتصعيد الخطير الذي تشهده. لقد تواتر هذا التصعيد من طرف الحكومة الإسرائيلية الحالية منذ الزيارة الاستفزازية التي قام بها رئيس الوزراء الحالي إلى المسجد الأقصى. وإنه لمن المؤسف اليوم أن لا نجد مناصا من التسليم بأن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد بلغ من الخطورة حدا غير مسبوق بما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وإنه لمن الجلي أن الحكومة الإسرائيلية الحالية مُصرة على المضي قدما في التمسك بالاستعمال المفرط للقوة كما ورد على لسان أقرب أصدقاء إسرائيل. وقد تبين أن هذا التصرف قد أصبح أسلوب حكم يندرج في نطاق سياسة قمعية منظمة ومنهجية تستهدف الشعب الفلسطيني الأعزل وترمي إلى تقويض ما تبقى من عملية السلام.

لقد تمادت إسرائيل في سياسة التصفية الجسدية التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين الأبرياء والقيادات الفلسطينية وتنفيذ عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، بما يتنافى مع القانون الدولي والأعراف الإنسانية والقيم الأخلاقية.

لقد استفحلت دوامة العنف الإسرائيلي حيث لم تتورع الآلة الحربية الإسرائيلية عن إعادة احتلال المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية وتشديد الحصار الاقتصادي المفروض عليها. كما أمعنت في شن هجمات بالأسلحة الثقيلة ملحقة خسائر جسيمة بمكونات البنية التحتية للسلطة الفلسطينية والمؤسسات التي تكفل المعاش اليومي للفلسطينيين والتي ساهمت في تمويلها أطراف دولية كالاتحاد الأوروبي. ولم تسلم من هذه الاعتداءات مباني الأمم المتحدة وموظفوها وكأن إسرائيل أصبحت عدوة للكل.

إن اعتقادنا راسخ بأن معالجة هذا الظرف الدقيق الذي يبعث على الانشغال والقلق العميقين يتطلب الآن حلا فوريا وعاجلا لوضع حد لدوامة العنف والتصعيد. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يكتفي اليوم بالوقوف مكتوف اليدين تجاه مزيد من تردي الأوضاع الحالية وتعفنها، بل يتعين على الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن الاضطلاع، بمسؤولياتها كاملة وفورا لحمل إسرائيل على وقف ممارساتها واعتداءاتها وإخضاعها لمقتضيات القانون الدولي والإنساني لتوفير الحماية اللازمة والعاجلة للمدنيين الفلسطينيين وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩.

لقد حاول المجلس في عديد من المناسبات اتخاذ قرار، انطلاقا من منهج يركز على الجانب الوقائي، لمعالجة الأوضاع المتأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن تلك المحاولات قد باءت مع الأسف بالفشل. أما الآن فإن اتخاذ المجلس لموقف في هذا الظرف الدقيق بالذات لم يعد من باب الوقاية وإنما لمعالجة وضع أليم يُقتل فيه شعب بأكمله. لذلك ينبغي على المجلس أن يتحرك لتلافي ما قد يكون أسوأ في المستقبل.

إننا نتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك مع ممثله الشخصي السيد لارسن بأن التركيز على الجانب الأمني فقط بات يشكل حاجزا وليس جسرا للوصول إلى الحوار السياسي حيث أثبت واقع الممارسة عُقم السياسة الإسرائيلية وطابعها التعجيزي، ذلك أن تمادي الحكومة الإسرائيلية الحالية في إملاء شروط والتزامات أحادية على السلطة الفلسطينية الشرعية قد تسبب في ضياع الفرصة لاستئناف المفاوضات وتحقيق السلام على أساس توصيات ميتشل

وتنت إثر تراجع أعمال العنف بعد خطاب الرئيس عرفات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

إن عدم جدية الخطاب السياسي الإسرائيلي وخروجه عن المنطق يتجسم في التركيز على أحادية مسؤولية السلطة الفلسطينية على المستوى الأمني، في حين تعمد القوات المسلحة الإسرائيلية إلى تقويض أسس تلك السلطة واستفزازها يوميا والعمل على حرمانها من وسائل تدخلها ومهاجمة مباني الشرطة الفلسطينية وقتل أفرادها.

وهل يعقل، يا سيادة الرئيس، أن نطالب الرئيس عرفات وهو مُحاصر في مقر إقامته بالآليات العسكرية الثقيلة، بإيقاف ردود الفعل الدفاعية من قبل الشعب الفلسطيني؟ وكيف يمكن للسلطة الفلسطينية أن تحفظ النظام والأمن في ضوء قيام إسرائيل يوميا بهدم مقومات السلطة الأمنية؟ وكيف يمكن تهدئة الوضع في الأراضي المحتلة تحت الوابل اليومي من القنابل التي تُلقى جوا وأرضا وبحرا من قبل قوة الاحتلال؟

وعلى الرغم من خطورة الوضع الراهن فإن الحلول واضحة في اعتقادنا. إن تونس التي ظل موقفها ثابتا في التمسك بالسلام وبالتسوية السياسية كخيار استراتيجي، لتهيب مجددا بالمجموعة الدولية وبالأطراف الراعية لعملية السلام لحمل إسرائيل على الانخراط بجدية ومسؤولية ودون مراوغة في العملية السلمية والعودة إلى طاولة المفاوضات واحترام الشرعية الدولية ومرجعياتها ولا سيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب من كافة الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

يقف العالم اليوم وقد سجل في تاريخه الحديث مرحلة دقيقة أثبتت شمولية وعالمية التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. ولعل أبرز ما يمكن استخلاصه من الحوادث الأليمة التي جدت مؤخرا وذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء، يتمثل في ضرورة توخي أسلوب الوقاية للتصدي لتلك التهديدات من منطلق أن الأمن مفهوم شامل لا يتجزأ وأن الالتزام به يجب أن يكون جماعيا ودوليا.

وعليه، فلما كان من أهم الأولويات اليوم أن تتكاتف المجموعة الدولية وتتضافر جهودها لتشكل جبهة واحدة للتصدي بحزم للأخطار المحدقة بالإنسانية، فلا مناص من التسليم بأن هذا الالتزام لن يكتسب المصداقية والفعالية المرجوتين حين تعتريه استثناءات "تعفي" البعض من احترامه.

وعلى هذا الأساس لا يمكن القبول اليوم بانفراد إسرائيل بحالة استثنائية في المجتمع الدولي واحتمائها وراء نظرة أمنية ضيقة تستبيح بها تجاوز الشرعية الدولية وممارسة سياسة القوة وتكريس الأمر الواقع.

إن الخروج من الحلقة المفرغة للعنف أصبح اليوم مسؤولية جماعية تستوجب إيجاد حل سياسي للأزمة. وقد أصبح من الضروري اليوم إتاحة فرص سياسية جديدة للأطراف لتحريك عملية السلام والوقوف بحزم أمام أساليب الإملاءات والمغامرات السياسية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية.

إن هذا الطلب الملح لم يعد طلبا فلسطينيا أو عربيا فحسب بل أصبحت تنادي به كذلك الأوساط المعتدلة والجانحة للسلام في إسرائيل نفسها، حيث أثبتت السياسة الحالية للحكومة القائمة أن الأمن والسلم لا يمكن أن يتولدا عن القمع والصلف والتسلط.

لا أود أن أنهي هذه الكلمة دون إعادة التأكيد بوجه خاص على النقاط التالية: أولا، رفع الحصار المفروض حاليا على الرئيس عرفات وضمان الحرية الكاملة لتنقله.

ثانيا، على الحكومة الإسرائيلية أن تقدم أدلة على إرادتها في السلام وأن تعلن عن رغبتها في العودة إلى المفاوضات، لا سيما وأن الجانب الفلسطيني يطالب بذلك يوميا.

ثالثا، نطالب بأن تُستأنف المفاوضات بصفة عاجلة وبالاستناد إلى الشرعية الدولية والمرجعيات الجديدة وخاصة منها مخططي ميتشل وتنت.

رابعا، لا ريب أن دور الولايات المتحدة أساسي في إيجاد تسوية لهذا النزاع. لقد أعلن عن هذه الرؤية كل من الرئيس بوش ووزير الخارجية كولن باول بمدينة لوزيفيل. كما عُرضت مؤخرا أفكار جديدة خاصة من قبل فرنسا وكذلك من قبل الجانب العربي الذي ما انفك يبرهن عن استعداده الكامل لحل سياسي للقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط. ونرحب بكل هذه الأفكار ونعتقد أنه آن الأوان اليوم لترجمتها إلى مبادرات عملية وملموسة.

إن تونس التي لم تنفك منذ أكثر من جيل مضى تنادي بإيجاد حل سياسي للمسألة الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط، توجه اليوم في هذا الظرف السياسي والدولي الدقيق نداء لمعالجة الوضع في الشرق الأوسط على وجه التأكد الذي تقتضيه خطورة الوضع الراهن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي، هو رئيس اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيّد فال (تكلم بالفرنسية): ”إن الاحتلال يفسد. وبدقّة أكثر، لقد أفسدنا الاحتلال بالفعل. والتمييز أصبح يمثل القاعدة وانعدام الحس طريقنا في الوجود“.

هذه الكلمات التي تتسم بالتبصر والمرارة، ليست كلماتي كما قد يفترض، ولا كلمات عدو تقليدي لتل أبيب. إنها ببساطة – وهذا ما يجعل الاتهام أكبر مقتاً – كلمات رئيس الكنيست، أفراهام بورغ، الذي أثار هذه النقطة المثقِّفة، على نحو ما ذكر في صحيفة يومية أوروبية رئيسية يصعب أن يشك بأنها ذات ميول مؤيدة للفلسطينيين.

ومن الواضح، منذ الزيارة الاستفزازية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي المقبل إلى باحة المسجد الأقصى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وبداية الانتفاضة التي تلتها، عمدت قوات الاحتلال إلى الأعمال الانتقامية المنتظمة وغير المتناسبة، لتحطِّم الهياكل الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتزيد من أعمال العدوان الإقليمي وتفرض الإقامة الإجبارية غير المقبولة على الرئيس ياسر عرفات في رام الله، وقيل إن ذلك قد تم بتغاضي بعض الحلفاء بل وبمباركتهم الصامتة.

وتحت نظر المجتمع الدولي العاجز والمراوغ والمحرج تجاه هجمات الجماعات الإرهابية على المدنيين الإسرائيليين، وخصوصا استشهاد الشعب الفلسطيني الذي يتعرض إلى معاناة لا تطاق، وإذلال وعقاب جماعي لا مبرر له، فإن عملية السلام تبدو متوقفة تماما، بل محكوم عليها بالفشل، على الرغم من أنها انبثقت عن توافق آراء أوسلو وإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة، التي كانت تشكل أساس الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ثم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في أريحا وغزة.

وقد ذهب البعض إلى حدّ الإشارة إلى أن عملية السلام التي يتعلق بها الذين يفضّلون حلا تفاوضيا بأي ثمن وبشكل يائس، انهارت تحت الغارات والقصف الإسرائيلي، ودفنت خطط ميتشل و تنت، بالتغاضي الفعال للمتشدّدين من كل من المعسكرين، ومن المفارقة أنهم اتحدوا عن طريق الحلم الرؤيوي للحرب الشاملة التي تبتلع الشرق الأوسط بأسره وتهزم الأنظمة التي يحتقرها هؤلاء المتطرفين غير نادمين.

ولذلك، يجب أن نتصرف بسرعة كبيرة لإزالة أخطار حريق هائل ستترتب عليه نتائج لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمنطقة والعالم. لذا فإن العديد من أصحاب النوايا الحسنة التزموا بسخاء وركّزوا طاقاتهم على أميننا العام المحترم والذي يحظى بالإعجاب، السيد كوفي عنان، إلى جانب مجموعة الأربعة الوسطاء، بغية إحياء عملية السلام.

وإن لجنتنا من جهتها تود أن تشير إلى أن الطريق إلى السلام يرتبط بشكل راسخ بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وفعّالة تتعايش مع دولة إسرائيل. وتعتقد اللجنة في الوقت نفسه، بأن التوصل إلى اتفاق تسوية شاملة وعادلة ودائمة، بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، لا يزال يرتبط بتقسيم القدس وإعلانها مدينة مفتوحة وعاصمة كل من الدولتين إسرائيل وفلسطين، بالإضافة إلى التوصل إلى حل عادل ومنصف لجميع مشاكل اللاجئين وحقهم في العودة.

ونحث الطرفين بقوة، وإسرائيل بشكل خاص، على التقيد الدقيق بهذين القرارين وباتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وإننا ندعو رسميا الأنصار وأصحاب المصلحة إلى التعهد بالعودة المفيدة إلى طاولة المفاوضات ونشجع مجتمع المانحين على تعبئة المساعدة الاقتصادية الهامة والمساعدة الطارئة الواسعة النطاق للشعب الفلسطيني فيما يعانيه من ضيق بالغ.

وبتلك الروح، تجدر الإشارة - لا بالاستياء ولا بالتفاؤل المفرط - إلى أنه كانت هناك حركة، خجولة إلى حد الآن، نحو أفق السلام، تستند إلى تخليد القوى المحركة الأمريكية التي انطلقت في لويزيفيل نحو الاعتراف، غير القابل للنقض والإجماعي حاليا، بالحاجة إلى إنشاء دولة فلسطين داخل حدود آمنة ومضمونة دوليا.

وإننا في هذه الحالة المعينة، علينا التنويه بوجهات النظر الإيجابية التي كرر الرئيس عرفات مرة أخرى تأكيدها في النيويورك تايمز وإلى إعلان إسرائيل بأنها تلتزم بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وبخطط ميتشل و تنت، كما استمعنا لتونا. علاوة على ذلك، لا بد لنا أن نذكِّر بالأفكار التطلعية لبعض زعماء البلدان العربية - وإنني أفكر هناك في السعودية - بشأن مبدأ تطبيع العلاقات مقابل الانسحاب الكامل؛ وبالمقترحات الأوروبية الحكيمة جدا الآيلة إلى الاعتراف المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ أو بالاتصالات التي أجريت مؤخرا جدا بين الزعماء الأفارقة، احتذاء برئيس السنغال، فيما يتعلق باحتمال اتخاذ مبادرة في إطار الأمم المتحدة.

ومجلس الأمن، والمشاركون في رعاية عملية مدريد، والأمم المتحدة، يجدون أنفسهم على مفترق طرق. فالنوايا لتحقيق السلام باتت معلنة، والرغبة في إجراء مفاوضات أصبحت واضحة، ودعم المجتمع الدولي لم يعد مسألة يشكك فيها. المسرح أصبح مهيئاً إذا، وعلينا جميعا أن نؤدي دورنا ونترجم الالتزامات إلى أفعال واضحة ولا لبس فيها، بدعم من الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وعلينا أن نحرر عملية السلام من دورة العنف الشيطانية، التي يؤججها الطريق السياسي المسدود وعدم التحرك الدبلوماسي بفعل

المتطلبات العسكرية والأمنية. وهكذا، فإن المقترحات المتماسكة والواقعية التي تم التقدم بها إلى المجلس تتمتع بالدعم الكامل من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأود أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدي، وأن أهنئ سلفكم، سفير موريشيوس، على العمل المثمر جدا الذي تقومون به في سياق رئاسة مجلس الأمن. وإنني ممتن لكم، سيدي، بصفة خاصة على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة – وهي نتيجة مبادرة حميدة قام بها زميلنا من اليمن بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

وفيما نجدد دعمنا للرئيس ياسر عرفات، فإن اللجنة تطالب، بما فيه مصلحة السلام، باستعادته حرية الحركة الكاملة التي حُرم منها بطريقة مثيرة للاشمئزاز.

وأود أن أختتم كلامي بقول للفيلسوف والمؤرخ ييرمياهو يوفيل، أستاذ شرف في الجامعة العبرية في القدس والمدرسة الجديدة للأبحاث الاجتماعية في نيويورك. فلقد قال:

”نحن نعيش أسوأ حالة منذ إنشاء دولة إسرائيل، وذلك بسبب انعدام الأمل من اليمين ومن اليسار ... وفي مجتمع يأبى التعايش مع العنف، علينا أن نعيد تنشيط الأمل في الخروج من المأزق“.

وكلمات الرئيس عرفات، الذي يعيش في عزلة في رام الله، تردد هذا التفكير، وأود أن أختتم بياني بها. فلقد قال،

”ويحدوني الأمل ... في أن نكون على استعداد، من جانبنا، لوضع حد للصراع وللتفاوض مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، كائنا من كان وبدون أخذ تاريخه في الاعتبار ... وأؤكد مجددا التزامي الراسخ بتحقيق سلام عادل وشامل – سلام الشجعان“.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أهنئكم، سيدي، على ترؤسكم مجلس الأمن. فالمكسيك زيادة قيِّمة لهذه الهيئة الهامة. إن حضور وفدكم النشط والخلاق في المجلس يتماشى مع أفضل التقاليد الدبلوماسية الرفيعة للمكسيك، وإسهامها في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن هذه المناقشة الضرورية المفتوحة تأتي بالفعل في الوقت المناسب. فالأزمة المستمرة في الشرق الأوسط لا يمكن اعتبارها مجرد مسألة إقليمية. فهي تتعلق بعموم المجتمع الدولي. وهذه الفترة فترة حاسمة. وهذا أيضا هو المكان المناسب لتعرب فيه الأمم المتحدة عن عميق أسفها حيال الخسائر الفادحة في الأرواح التي يسببها الصراع، وإعادة تأكيد أملها في إمكان تنشيط عملية السلام من جديد، ووضع المقترحات المحددة تحقيقا لهذا الغرض.

ونحن نرحب بحقيقة أن مجلس الأمن يتلقى الآن إحاطات إعلامية دورية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وأنه يوافق على إجراء مشاورات منتظمة بشأن هذه المسألة الملحة. ويحدونا الأمل في أن قيام رصد أوثق للحالة قد يعزز المقترحات البناءة والخلاقة الرامية إلى تسوية الخلافات، وتجديد التوقعات بإحلال السلام والمصالحة لجميع الشعوب في الشرق الأوسط.

عندما تكلمت آخر مرة أمام المجلس في كانون الأول/ديسمبر، أكدت بالتحديد على نقطة نأمل في أن يتمكن مجلس الأمن في المستقبل من ممارسة مسؤولياته كاملة

بالنسبة لتلك المسألة. ففي السنوات الأخيرة، توفّر للدول الأعضاء ما يكفي من الأسباب لتشعر بالأسى إزاء حقيقة أن المجلس يبدو غير راغب، أو على الأقل كاره لتحمل مسؤولياته كاملة حيال أحد أكثر الصراعات إلحاحا ومدعاة للقتل في العالم. ونتفق تماما مع الأمين العام، كوفي عنان، في رأيه القائل

''إن من اللازم أن يعمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع بأسلوب منسق مع الطرفين للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة للصراع''. (S/PV.4474، الصفحة ٤)

ويتعين تعزيز دور المجلس في وقت الأزمات.

إننا نحلم جميعا بيوم تنتهي فيه دورة العنف نهائيا في الشرق الأوسط، وتتمكن فيه جميع شعوب المنطقة من تكريس طاقاتها الكاملة لمستقبلها، بوجود العدالة الاجتماعية والفرص للجميع.

ومع ذلك، وخلال الأشهر الماضية، تابع العالم المصاب بدهشة نتائج دورة العنف القاتلة والعنيفة الناجمة عن الأعمال الإرهابية والانتقامات العشوائية. فعدد القتلى والجرحى - ومعظمهم من المدنيين - في كلا الجانبين يتزايد يوما بعد يوم. والتوقعات الاقتصادية تنذر بكارثة؛ وجزء كبير من السكان محروم من احتياجاته الأساسية. وهناك افتقاد للقدرات، والاستثمارات التي يمكن أن تعزز رفاه الشعوب يتحول اتجاهها. وعدم الثقة الكاملة هو الشعور السائد بين الطرفين، وذلك يمنعهما من اتخاذ خطوات جريئة صوب تحقيق السلام.

ويمكن للأمم المتحدة أن تسهم بالتأكيد في تغيير هذه الحالة المحزنة. ومجلس الأمن، من جهته، لديه الشرعية الكاملة - والأدوات الصحيحة تحت تصرفه - لممارسة دوره.

ونود أن نقترح بأن تكون جميع الإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها الأمين العام وأعضاء الأمانة العامة بشأن تطور الحالة في الشرق الأوسط علنية إلى الحد الممكن، بدون طبعا أن تضر بالمناقشات التي يجريها المجلس.

فما هو الشيء الذي يمكن أن يقوم به مجلس الأمن فعليا في هذه المرحلة؟ كيف يمكنه أن يسهم في إنقاذ عملية السلام واستعادة الأمل في إيجاد حل دائم؟ بإمكانه طبعا أن يفعل الكثير. أولا وقبل كل شيء، بإمكان المجلس أن يعرب للقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء عن اشمئزازنا الجماعي حيال حقيقة أنهما لم تنفذا التزاماتهما. والإيمان باحتمال إيجاد حل تفاوضي للصراع يجب أن يبقى حيا. وعلى المجلس ألا يقصر في ممارسة الضغط الكافي على كلا الجانبين. ونحن نشجع أيضا إنشاء آلية للرصد بغية مساعدة الطرفين على تنفيذ توصيات تقرير ميتشل، وهي التوصيات التي تم قبولها ولكنها لم تنفذ حتى ولو جزئيا.

ونأسف أشد الأسف حيال جميع أعمال العنف، ولا سيما هجمات الإرهابيين وعمليات الانتحار بالقنابل التي ما زالت تبلي المدنيين الإسرائيليين ببلواها.

وبنفس الأسلوب، نأسف بشدة لاستعمال القوات العسكرية الإسرائيلية المفرط للقوة، لا سيما ضد الأهداف المدنية، بما في ذلك التدمير المتعمد للهياكل الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وندعو إلى رفع عمليات الإغلاق التي تخنق الاقتصاد الفلسطيني.

ولا يجوز فرض شروط مسبقة مصطنعة من أي نوع بالنسبة لعودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ولا يمكن أن يظل استئناف عملية السلام رهينة للأعمال المتطرفة.

ونأسف لاستمرار الإقامة الجبرية الفعلية المفروضة على الرئيس ياسر عرفات. إن السلطة الفلسطينية تقوم بدور

أساسي. وهي شريك لا غنى عنه في السعي إلى السلام، ويلزم المحافظة عليها تماما، بهذه الصفة، في ظروف تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها السياسية والأمنية.

ونرى أن حرية الحركة الكاملة للرئيس عرفات ستمكن الطرفين من البدء في تنفيذ توصيات لجنة ميتشل، وتفاهم تنت، بالكامل وبدون تأخير، من أجل التقيد بوقف دائم لإطلاق النار.

يجب استجماع الإرادة السياسية من أجل استئناف الحوار المجدي بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وما تم التوصل إليه من تفاهم بين الطرفين.

منذ أن أدرجت قضية فلسطين في جدول أعمال الأمم المتحدة دعت البرازيل، بشكل متسق، إلى حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط.

وكما ذكر الرئيس فرناندو انريكي كاردوزو، في العام الماضي أمام الجمعية العامة:

> ”وتماما كما أيدت البرازيل قيام دولة إسرائيل، فإنها تدعو اليوم إلى اتخاذ تدابير ملموسة لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومتحدة وقادرة على البقاء اقتصاديا. إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واحترام وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة وحرة وآمنة أساسيان ليتمكن الشرق الأوسط من بناء مستقبله في سلام. وهذا دين أخلاقي على الأمم المتحدة. إنها مهمة يجب ألا تؤجل.“ (A/56/PV.44، ص ٨)

ونرحب بجميع الاقتراحات الرامية إلى رعاية مفاوضات السلام وتوفير استجابة للدعوة الموجهة من الأمين العام من أجل أسلوب تفكير جديد وأفكار ابتكارية جديدة.

وفي هذا الصدد، قدم الأمير عبد الله، ولي عهد المملكة السعودية، مؤخرا اقتراحا محددا وجد صدى في نفوس جميع المتعطشين إلى السلام.

يجب أن يبحث مجلس الأمن كيف يستطيع أن يساهم في دراسة هذه الأفكار دراسة كاملة.

وتظل البرازيل على استعداد للمشاركة في هذا الجهد بأي شكل ممكن حتى تساعد على تحقيق هدف الحرية السياسية والسلام والاستقرار والرفاهية للجميع في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنونه (المغرب) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم وإلى باقي أعضاء المجلس بالشكر الجزيل على تجاوبكم الفوري مع طلب المجموعة العربية لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن قصد مناقشة الوضع المأساوي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أتوجه إليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر معربين عن ثقتنا في حكمتكم وقدرتكم على إدارة أعمال المجلس بشأن هذا الموضوع الهام والخطير بالنسبة للأمن الدولي. وفي نفس الوقت نقدم الشكر إلى سلفكم على الجهود التي بذلها خلال الشهر المنصرم.

كما لا يفوتني أن أثمن قرار مجلس الأمن بالإحاطة علما بمستجدات قضية الشرق الأوسط على الأقل مرة في الشهر، وإن كانت الأحداث قد أثبتت للأسف الشديد أن موضوع الشرق الأوسط يستحق أن يكون يوميا على

جدول أعمال المجلس، نظرا للتدهور الذي عرفته الساحة الفلسطينية والتراجع الذي سجلته جهود السلام في المنطقة.

ينعقد مجلس الأمن اليوم في ظرف خاص فاق كل التوقعات حيث يتسم بالخطورة البالغة للأوضاع التي تعرفها الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء استمرار وتصعيد الاعتداءات والممارسات العدوانية لقوات الاحتلال الإسرائيلي.

إن وفد المملكة المغربية يدين استمرار إسرائيل في التصعيد الممنهج لحملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل واللجوء إلى العقوبات الجماعية وتدمير البنايات الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مواصلة سياسة الاغتيالات المستهدفة لرموز السلطة الفلسطينية، وكذا الحصار الأمني والاقتصادي للمدن والقرى الفلسطينية.

إن هذه الممارسات تشكل انتهاكا صارخا لقرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال.

وغير خاف عنكم سيادة الرئيس وعن أنظار هذا المجلس أن هذه الممارسات قد نجم عنها تراكم كبير لمشاعر اليأس والإحباط لدى الشعب الفلسطيني التي ترعرعت ونمت مع تعثر عملية السلام واستمرار الاحتلال وتجاهل الشرعية الدولية من طرف إسرائيل.

إن المغرب، الذي ساهم ولا يزال مستعدا للمساهمة في الجهود الدولية من أجل إنهاء الصراع في المنطقة، يرفض كل المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية ومحاولة تهميش رئيسها الشرعي، السيد ياسر عرفات.

ويؤكد وفد بلادي أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي السلطة الشرعية والوحيدة القادرة على القيام بدور الشريك لبناء سلام عادل ودائم في المنطقة وأن أية محاولة لتقويض هذه السلطة سوف تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة.

إن السياسة التي تنهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية لن تزيد الوضع إلا تدهورا وتأزما، وستؤدي إلى استمرار دوامة العنف وسقوط المزيد من الضحايا وتهديد استقرار وأمن المنطقة وبالتالي مستقبل عملية السلام.

إن تعامل إسرائيل مع هذه الأزمة من منطلق أمني بحت لن يؤدي إلا إلى تصعيد أعمال العنف. كما أن حل هذا الصراع لن يكون ممكنا باستخدام القوة أو بتكثيف الإجراءات الأمنية والقسرية، بل بالعودة اللامشروطة والفورية إلى طاولة المفاوضات والعمل بحسن نية وبشجاعة على استمرارها وتهيئة فرص نجاحها.

ومما لا شك فيه أن جوهر هذه الأزمة وقضية الشرق الأوسط ككل يكمن في احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. وكل متتبع لهذه الوقائع والأحداث المتتالية يدرك جليا حقيقة نوايا الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تكريس واقع احتلالها للأراضي الفلسطينية.

إن وفد بلادي يؤمن أن لا مستقبل للاحتلال بصرف النظر عن قوة المحتل، وأن السلام العادل والمتوازن هو الأساس لأي استقرار وأمن في المنطقة. كما يظل المغرب مقتنعا بأن خيار السلام والتمسك بالمسار التفاوضي على أساس الشرعية الدولية يبقى السبيل الوحيد من أجل إخراج منطقة الشرق الأوسط من دوامة العنف والعنف المضاد.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب ينظر بمنظور إيجابي إلى المبادرات الأخيرة التي أعلن عنها أو التي يتم التفكير بها من أجل إخراج المنطقة من منطق العنف وإعادة إحياء

المفاوضات. وعلى رأس هذه المبادرات مبادرة سمو الأمير عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية الشقيقة، التي قُبلت بالكثير من التشجيع من طرف المجموعة الدولية.

منذ شهر انعقد في مراكش اجتماع للجنة القدس، وجّه خلاله صاحب الجلالة محمد السادس بصفته رئيس اللجنة

"نداء إلى كل الضمائر الحية في المجتمع الإنساني، مناشدين إياها أن تولي هذا الوضع المتفجر ما يستلزمه من وعي ومسؤولية، لأن ما يحصل في الشرق الأوسط له انعكاسات مباشرة على السلم والاستقرار في العالم بأسره.

فالتدخل الفوري والحازم من قِبل المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن وراعيي السلام، أصبح يفرض نفسه، بكل إلحاح، لإنقاذ المنطقة برمتها، والعالم أجمع، من مآس يمكن تفاديها بالعمل على إجبار إسرائيل على الانصياع للشرعية الدولية".

إن مجلسكم الموقّر مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة الحق إلى نصابه، وإلى تحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين في المنطقة، وذلك بالدعوة إلى الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، والإسراع في إرسال مراقبين دوليين لتأمين الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني والإشراف على استتباب الأمن، وفقا للقرارات والاتفاقيات الدولية، وحث إسرائيل على تطبيق توصيات ميتشيل وتنيت بغية خلق الظروف الموضوعية لاستئناف المسيرة السلمية.

فكما عبّر عن ذلك الأمين العام، السيد كوفي عنان، أمام مجلسكم هذا منذ أقل من أسبوع:

"ويتسم تخفيف حدة العنف بالأولوية القصوى ... فالأمن لا يمكن معالجته بمعزل عن ... المسائل السياسية الأساسية، وخاصة مسألة الأرض، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها زيادة حدة الظروف اليائسة الحرجة التي يعيشها الفلسطينيون ...

إن عدم التصدي لهذه المسائل مجتمعة لن يؤدي إلا إلى تبادل جديد وربما أكثر خطورة للعنف ... ومن اللازم أن يمارس الطرفان أقصى درجات ضبط النفس، خاصة فيما يتعلق بالاعتداءات على المدنيين". (S/PV.4474، الصفحتان ٣-٤)

إن المملكة المغربية التي لا يزال يحدوها الأمل، رغم الظروف العصيبة التي نعيشها في إمكانية التوصل إلى إيقاف العنف في المنطقة، تؤكد اقتناعها الراسخ بأن السلام هو الخيار الوحيد، وأن بناءه يستوجب انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، واسترداد سوريا لهضبة الجولان ولبنان لباقي أراضيها المحتلة، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى الخصوص قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجّهها لي.

المتكلم التالي هو ممثل باكستان، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): ها نحن نعود مرة أخرى إلى هذه القاعة، كما فعلنا العديد من المرات في الماضي، لنتدارس الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ومن دواعي سعادتنا أيضا كالآخرين، يا سيدي الرئيس، أن نراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن.

وتنذر الحالة الآخذة في التدهور في فلسطين بإبطال جميع الجهود التي بذلت على مدى العقدين الماضيين من الزمان لإحلال السلام والاستقرار في ربوع الشرق الأوسط. وبانحراف عملية السلام عن مسارها وتصاعد العنف إلى حد تصعب معه السيطرة عليه، لم تكن الحالة في أي لحظة من تاريخ الأزمة الفلسطينية أكثر هشاشة ولا ضرورة التصدي لها أشد إلحاحا مما هما عليه الآن.

إن خلفية الأحداث في الشرق الأوسط التي نجتمع في ظلها هي قصة مأساة تتكشف أحداثها. إنها قصة شعبين، يرتبط أحدهما بالآخر عبر أوسع نطاق ممكن من العلاقات الاجتماعية – التاريخية، وهما متورطان في صراع مستعصى على الحل فيما يبدو بينما العالم يتفرج في عجز. لقد تأسس هذا المجلس لمعالجة القضايا التي تهدد الأمن الإقليمي والعالمي. واليوم لا توجد مشاكل أخرى كثيرة تستحق اهتمام المجلس أكثر من هذا الصراع. وفي جلسة اليوم، تحت رئاستكم سيدي، يضطلع المجلس بواجب أدبي وأخلاقي.

وتثير الحالة حزنا أكبر لأنه يوجد الآن اتفاق واسع النطاق أكثر من أي وقت مضى على رؤية للحل النهائي. وهي تشمل إقامة دولة مستقلة منفصلة اسمها فلسطين. وبذلك بدت الغاية واضحة للعيان. والسؤال هو كيف نتقدم نحو هذه الغاية.

العنف والإرهاب ليسا من الأدوات التي ستدفع عجلة منجزات هذه الرؤية. ولا الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لاتفاقيات جنيف ستحقق ذلك. لا بد من التخلي عن هذه الأساليب. وهذا هو المطلب الحتمي المطلق لكي يبقى الطرفان على طريق السلام.

ولكي يبقى الطرفان على هذا الطريق لا بد من إخلائه من العراقيل. ومن بينها نجد أن الاحتلال عائق رئيسي. فما أن يتم القضاء على هذا السبب الجذري للصراع سيتم تيسير رحلة السلام بدرجة هائلة. ويجب أن يقترن ذلك في وقت واحد بخفض العنف وتعزيز الإحساس بأمن الأطراف المعنية. ولا بد من إحراز تقدم في القضايا المتصلة بالتوازي.

لقد ثبت بوضوح أن لممارسة بناء المستوطنات أكبر النتائج السلبية. فلا بد من وقفها على الفور. كما يجب إنهاء الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة العسكرية. ومن شأن تحركات على هذا المنوال أن تفضي إلى رد فعل إيجابي. وكما بيّن الأمين العام، تشكل تفاهمات تينيت ومقترحات ميتشل مخرجا محتملا من الأزمة، شأنها في ذلك شأن الاتفاقات الدولية الأخرى بين الطرفين المعنيين. ويجب بالطبع أن ترتكز هذه الاتفاقات على قراري المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بغية إنشاء دولة فلسطين، وعاصمتها القدس.

ولقد تشجعنا إلى حد كبير بالتفكير الجديد الذي يبدو أنه ينبعث الآن من القيادة السعودية. ويستحق ولي العهد الأمير عبد الله ثناءً كبيراً على طرحه مجموعة من الأفكار الجديدة. ولقد استحقت هذه الأفكار إبرازها والاهتمام بها. ويثلج صدورنا أن هذا هو ما يحدث بالفعل.

وستكون هناك حاجة إلى تحديد محفل مناسب لمناقشة هذه المبادرات. وكان وفدي قد اقترح في كانون الأول/ديسمبر، في الجمعية العامة، إجراء محادثات متواصلة بين الزعماء الفلسطينيين والإسرائيليين بمشاركة رؤساء جميع هيئات الأمم المتحدة – الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – والأمين العام، إلى أن يأتي وقت تتحقق فيه النتيجة. وسيشمل ذلك منظومة الأمم المتحدة برمتها، مما يمكّنها من معالجة القضية بأسلوب شامل. وهذا قد يكون السبيل الوحيد للتقدم إلى الأمام.

وسيقتضي ذلك جهدا موحدا وجادا من أجل نشر الهدوء في المنطقة التي نشأت منها الأديان الثلاثة العظيمة، الإسلام والمسيحية واليهودية. وكلها أديان مرتبطة بدعوة معتنقيها إلى السلام. وعلى المؤمنين هذه الأديان واجب نحوها بالاستجابة إلى رسالتها من أجل التآلف. وبمقدور مسعى واحد مكثف أن يفضي في الحقيقة إلى تحقيق الأمل في أن يتمكن المسلمون واليهود والمسيحيون من البدء في العيش في سعادة جنبا إلى جنب في فلسطين وإسرائيل – الأرض التي ولّدت الأمل للبشرية في الماضي. وبنغلاديش تؤمن بأن هذا الهدف لن يتحقق إلا بالتحلي بالشجاعة السياسية المطلوبة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريبا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أقدم إليكم، سيدي، تهنئة وفدي على الأسلوب الممتاز الذي أدرتم به أعمال المجلس طوال هذا الشهر. ومما يضاعف سرورنا أنكم تمثلون بلدا تربطه بكوبا علاقات صداقة وأخوة متينة.

يوجد مبرر قوي لعقد هذه الجلسة. فلقد وصل تصعيد العنف في المنطقة خلال الأيام القليلة الماضية إلى مستويات بالغة الخطورة. إذ استأنفت القوات الإسرائيلية عملياتها ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية. والهجمات الأخيرة التي شُنت بالقذائف من السفن الحربية والطائرات والمروحيات والدبابات قتلت عشرات الفلسطينيين وجرحت عديدين آخرين. ويتم الآن توجيه هجمات القوات الإسرائيلية ضد منشآت تستخدم كمراكز قيادة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتحاصر تلك القوات الرئيس عرفات في رام الله وقد طوقته بالدبابات في حالة مرفوضة تماما، تساوي فرض الإقامة الجبرية، الذي يجب وقفه على الفور.

لقد أصيب موظفون في الأمم المتحدة بجراح نتيجة لهجمات إسرائيلية شُنت مؤخرا، كما لحقت أضرار بمكاتب أو منشآت تابعة للأمم المتحدة أو مرتبطة بالمنظمة بشكل مباشر، بما فيها المدارس.

يحدث هذا بشكل يومي. والمجلس يواصل بوضوح التنصل من مسؤوليته. إنه يتأمل في الحالة بشكل سلبي، وهي حالة ذات تأثير مباشر على السلم والأمن الدوليين. ولم ينجح هذا الجهاز حتى في إنشاء قوة حماية أو آلية أخرى مماثلة ومحايدة يمكنها أن تحمي السكان الفلسطينيين الأبرياء وتراقب وقف إطلاق النار وترصد الحالة على أرض الواقع.

ولقد جاء استخدام الولايات المتحدة لحق النقض رقم ٢٤ ضد مشروع قرار بشأن المسألة الفلسطينية، والذي كنا جميعا شاهدين عليه في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ليمنع مجلس الأمن مرة أخرى من تنفيذ مهامه التي أناطها به الميثاق.

إن عجز المجلس تجاه الحالة في فلسطين عجز واضح، ليس عندما يخفق في الاتفاق بشكل عاجل على قرارات مطلوبة فحسب، ولكن أيضا عندما لا يتحرك لضمان الامتثال للقرارات التي اتخذها هو من قبل.

ولا يمكن تحقيق سلام دائم وعادل إلا إذا امتثلت إسرائيل لجميع القرارات التي اتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك قرارا هذا المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، واحترمت التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

يجب أن تعلّق الولايات المتحدة على الفور الدعم المالي لأغراض مواصلة الحرب والإمدادات العسكرية لإسرائيل، التي تشمل، بوصفها أدلة على الاشتراك في الجرم،

الطائرات والمروحيات والقذائف التي تستخدم ضد المدنيين. كما يجب أن تدين إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، إذا كانت تريد بالفعل حربا عالمية على الإرهاب، أينما ظهر وأياً كان شكله.

وترى كوبا أن النضال البطولي للشعب الفلسطيني ضد العدوان والاحتلال الإسرائيليين نضال مشروع، ونحن نشعر بالتضامن القوي مع مقاومتهم وروح الإباء التي يعبرون عنها في الانتفاضة.

في الوقت ذاته تدين كوبا الهجمات الانتحارية بالقنابل والأعمال الأخرى ضد المدنيين الإسرائيليين، الضحايا الأبرياء لدائرة العنف التي تثيرها سياسة حكومتهم. كما نعارض استغلال هذه الأعمال المتفرقة للتشكيك في ممارسة الشعب الفلسطيني للدفاع المشروع مثلما نعارض تبرير الأعمال الانتقائية والواسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

مرة أخرى، ندعو مجلس الأمن إلى النهوض بمسؤولياته والتحرك دون تأخير.

لقد ظللنا نناقش قضية فلسطين في هذه القاعة منذ أكثر من نصف قرن. وهي أحد التراعين اللذين لم يحلا بعد – والآخر هو قضية كشمير – وهما يتعلقان بمصير شعبين وحقوقهما غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، الأمر الذي تترتب عليه آثار خطيرة على السلم والأمن العالميين، وقد ظلا على جدول أعمال مجلس الأمن طيلة هذه السنين. وفي كلتا الحالتين، صدرت قرارات لمجلس الأمن توفر إطارا لحلهما، ومن دواعي الأسف أنه، في كلتا الحالتين، ظلت تلك القرارات على رفوف المجلس، بدون تنفيذ.

وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بفلسطين تدعو إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. ولكن، لأن هذه القرارات لا تزال بدون تنفيذ، فإن هذا السلام ظل أيضا عسير المنال دائما. إذ لا يفتأ العنف يتصاعد في دوامة تخرج عن نطاق السيطرة. والشعب الفلسطيني، شأنه شأن شعوب أخرى في ظروف مماثلة، ما زال محروما من حقه المشروع في تقرير المصير. وفي حين ظللنا ننتظر أن تعمل هذه الهيئة وتنفذ قراراها، ظلت الحالة تتدهور، مع تحول بوارق الأمل إلى رماد من اليأس. وقد وصف الأمين العام الأمر أبلغ وصف عندما قال ”إننا نقترب حقا من حافة الهاوية“.

إننا نوافق الأمين العام على أن الحالة حالكة، ولكنها لم تصل نقطة لا يمكن الرجوع عنها، بل إن هناك فسحة من الأمل. ونتفق معه أيضا على أن الحالة التي تتكشف أطوارها الآن تقتضي اتخاذ تدابير عاجلة. وقد عبّر الأمين العام تعبيرا واقعيا عن الآمال الجماعية لعضوية الأمم المتحدة في إنهاء هذه الحالة الكئيبة بترحيبه بما وصفه بـ ”أفكار ابتكارية جديدة“ يبدو أنها تجد رواجا في وجه الحالة المتفاقمة. وهذا الأسلوب الجديد للتفكير، إذا ما جرت متابعته بصورة جدّية، من شأنه أن يبشر بالخير بالنسبة لإمكانيات السلام في الشرق الأوسط. وإن كل تحدٍ يحمل معه فرصة، بل إن التحديات الاستثنائية تبرر الاستجابات الاستثنائية. وقد حان الوقت لإغلاق هذا الفصل الكريه من الصراع والتعاسة وفتح صفحة جديدة للسلم والتعايش على أساس العدل والإنصاف. وفي عملية البناء على أي نهجٍ جديد، لا نحتاج إلى النظر بعيدا جدا عن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين ينصان على القاعدة الأساسية للسلام في المنطقة.

إن العنف لا يولد إلا العنف. وهو لا يحل أي مشكلة. والحالة الراهنة المتردية تتطلب عنايتنا العاجلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف، وأن يتصرف بحزم لمنع الحالة من أن تزداد سوءاً. وستظل احتمالات السلام في الشرق الأوسط كالحة بدون الوقف الفوري لجميع أعمال

العنف، وأعمال الاستفزاز والتدمير. وينبغي إعادة عملية السلام إلى مسارها، وهذا لن يتسنى بدون العودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وإن العنف بجميع ضروبه وبأي حجم يستحق الشجب ويجب إيقافه. وينبغي تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل. وهناك حاجة إلى تهيئة مناخٍ أفضل لضمان سلامة وأمن جميع المدنيين. ويجب على المجتمع الدولي، وخصوصا ضامني عملية السلام، استخدام نفوذهم ومساعيهم الحميدة لضمان الامتثال الكامل لاتفاقات السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

نعلم جميعا أنه لن يمكن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط بدون تسوية سلمية لقضية فلسطين. ونعلم أيضا أن نيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وخاصة حق تقرير المصير، وانسحاب قوات الاحتلال من الأراضي المحتلة، وكذلك إزالة المستوطنات غير المشروعة، عناصر أساسية لأي تسوية سلمية. ونحن نحث الأطراف المعنية، وبالأخص ضامني عملية السلام، على تحقيق ذلك. ونناشد مجلس الأمن أيضا أن يفي بالالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق باتخاذ إجراءات عاجلة لضمان السلم والأمن في المنطقة.

ويجب على المجتمع الدولي تشجيع وتيسير إجراء حوار مفيد بغية كسر هذا المأزق الذي ظل يمسك بكل منطقة الأوسط رهينة منذ فترة طويلة. وقد ظلت الأمم المتحدة تناصر دائما كفاحات الشعوب المشروعة من أجل تقرير المصير ويجب عليها أن تفعل هذا الآن. وتقع عليها مسؤولية عن اتخاذ الدور الرائد في التوسط لإحلال السلام على أساس قرارات مجلس الأمن. وهذا أقل ما يمكن أن تفعله المنظمة لتبرر إعطاءها جائزة نوبل للسلام التي اقتسمتها مؤخرا مع الأمين العام تقديرا لتكليفها بموجب الميثاق بضمان السلم والأمن العالميين.

والتحدي الحالي يوفر لنا فرصة للابتعاد عن حافة الهاوية. وقد آن الأوان لإجراء حوارٍ هادف لإنهاء تركة العنف والصراع. ويجب ألا ندع هذا الحوار يضيع في متاهة التعويق والتعطيل. وقد حان الوقت أيضا لكي يُمكِّن المجتمع الدولي هذا المجلس من الوفاء بالتزاماته الأخلاقية والقانونية بموجب الميثاق. وينبغي للمسؤولين عن صون السلم الدولي أن يعملوا الآن على إحياء عملية المفاوضات والآمال في إحلال سلام دائم في الشرق الأوسط.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إننا نشيد بالطريقة التي تقودون بها حاليا أعمال المجلس. ونثني أيضا على موريشيوس على قيادتها أعمال المجلس في كانون الثاني/يناير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس أنه بالنظر إلى تأخر الوقت وبموافقة أعضاء المجلس، أنوي تعليق الجلسة بعد الاستماع إلى المتكلم التالي، ممثل كندا. ونستأنف الجلسة غدا، ٢٧ شباط/فبراير، في تمام الساعة السادسة مساء.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أنا أيضا أضم صوتي إلى أصوات الآخرين الذين قدموا لكم التهنئة على الطريقة التي تديرون بها وقت المجلس، خاصة هذه الليلة.

(تكلم بالفرنسية)

أغتنم هذه الفرصة للتكلم في هذه المناقشة الضرورية الحسنة التوقيت. إننا نثني على الأمين العام على الملاحظات الشديدة الوضوح التي أدلى بها في هذه القاعة قبل بضعة أيام. إن التفاقم المأساوي للوضع في الشرق الأوسط، لا سيما الزيادة في عدد الضحايا المدنيين على كل من جانبي الصراع،

يزيد من جزعنا واستنكارنا للوضع القائم. ولا يسعنا أن نسمح لهذا الجمود أن يدوم إلى ما لا نهاية. فلا بد أن نساعد الطرفين على إيجاد الإرادة التي تمكنهما من الخروج من حلقة العنف المفرغة.

(تكلم بالانكليزية)

في هذا المستنقع لن تؤدي التدابير الانفرادية بغرض تعزيز الأمن إلاّ إلى تقويضه. ولا بد لتيار الخسائر المتزايدة في الأرواح والدمار على كل من جانبي هذا الصراع أن يتوقف.

وما فتئت كندا تؤيد أمن ورفاه وحقوق إسرائيل، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص حقها في أن تعيش مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها. كما أن كندا تدرك وتدعم التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني من أجل أن تكون له دولة مستقلة تتوفر لها مقومات الحياة في سلام مع جيرانها. والأشهر الـ ١٧ الماضية دليل ساطع على أنه لا الإسرائيليين ولا الفلسطينيين سيمكنهم العيش في حدود آمنة ومعترف بها دوليا إلى أن يفعل كل منهما ذلك. وإننا على اقتناع راسخ بأن الأمن الحقيقي والدائم لكل من الجانبين لا يمكن أن يتحقق إلاّ على طاولة التفاوض.

وتحث كندا الطرفين على إنهاء العنف وتحريك العملية السياسية، التي تحتاج بإلحاح إلى طاقة وجهد متجددين. ونرحب بالأفكار التي طرحتها المملكة العربية السعودية في الأيام الأخيرة، والتي يمكن أن تهدي إلى حل يرتكز على القرارين الأساسيين ٢٤٢(١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). إن كل الاقتراحات الجادة تحظى بالترحيب وتستحق النظر بتأن.

في الوقت نفسه، يظل إنهاء العنف أولويتنا القصوى. وقد وفرت توصيات ميتشل ومقترحات تنت في فترة ما أطرا لتحقيق ذلك. والمطلوب من جميع الأطراف أن تتحلى بروح الشجاعة والحلول التوفيقية إذا أردنا أن يتحقق السلام وأن نمنع إهدار المكاسب التي حققها صناع السلام الأوائل بشق الأنفس. وعلى الأطراف أن تطرق كل الأبواب لإنهاء العنف واستئناف المفاوضات، فلنعقد العزم هنا جميعا على أن نمارس نفوذنا، فرديا وجماعيا، بغية مساعدة الأطراف على أن يساعدوا أنفسهم للعودة إلى طريق السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن تعليق الجلسة، وستستأنف غدا، الأربعاء، ٢٧ شباط/فبراير، الساعة ١٨/٠٠.

عُلِّقت الجلسة الساعة ٢١/٤٥.